صحيفة القيـادة والريـادة

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

لوسيل
LUSAIL

2 ريال

العدد 2808 - الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ - 5 نوفمبر 2024

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

Issue No 2808 - Tuesday 5 November 2024

انطلاق فعاليات الاستفتاء صباح اليوم.. رموز المجتمع لـ «لوسيل»:

نعم .. للتعديلات الدستورية

الاستفتاء يشكل تحولاً إيجابياً كبيراً في المسار السياسي للدولة

يعزز مسيرة التنمية والنهضة الشاملة التي يعيشها المجتمع

يرسخ قيم الوحدة والعدل والشورى والمواطنة وسيادة القانون

يؤكد ترابط المجتمع والقيادة بطريقة فريدة ومميزة

يشكل نقطة مضيئـــة ودرسًا يورث للأجيال القادمة

وزير الطاقة والصناعة السابق:

نعم للأمن والأمان والاستقرار

النائب الأول لرئيس غرفة قطر:

يجسد صور التلاحم بين الشعب والقائد

مستشار وزير البيئة:

الاستفتاء يبرز أهمية الوحدة الوطنية

10 - 04

28 لجنة ورقية وإلكترونية جاهزة للإدلاء بالرأي

18 عاماً عمر من يجوز لهم الاستفتاء

التصويت «عن بعد» باستخدام تطبيق مطراش (2) من داخل الدولة وخارجها

14 تعديلاً دستورياً

تشمل نصوص المواد التالية:

(1) - (7) - (13) - (74) - (77) - (80)
(81) - (83) - (86) - (103) - (104)
(114) - (117) - (150)

إلغاء 3 مواد

(78) - (79) - (82)

إضافة مادتين

(75 مكررًا) - (125/فقرة أخيرة)

10 لجان للاستفتاء الورقي:

- نادي السد الرياضي
- نادي الدحيل الرياضي
- صالة أسباير الرياضية
- استاد أحمد بن علي «الريان»
- مركز شباب برزان
- استاد حمد بن خليفة «النادي الأهلي»
- استاد الجنوب
- نادي الخور الرياضي
- نادي الشمال الرياضي
- استاد ثاني بن جاسم «نادي الغرافة»

18 لجنة للاستفتاء الإلكتروني:

- مطار حمد الدولي «المغادرون بوابة 4»
- مركز أبوسمرة الحدودي «منفذ أبوسمرة»
- مجمعات «فلاجيو - دوحة فستيفيال سيتي- لاند مارك - ذا جيت - فاندوم - ويست ووك - لاجونا - الحزم - المول- إزدان الوكرة - قطر مول»
- كتارا غاليري لافاييت «الحي الثقافي كتارا»
- مشيرب «باحة مشيرب»
- جامعة قطر «بنين»
- جامعة قطر «بنات»
- مؤسسة قطر للتربية والعلوم «مبني الملتقى»

المصدر:
وزارة الداخلية - لوسيل

By
Hatem Elqadi

العدد 2808 – الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ ـ 5 نوفمبر 2024

خطة شاملة لتحويل قطر إلى وجهة سياحية رائدة في العالم

17.3 مليار دولار الإيرادات المحتملة بمجالات السياحــة 2028

خاص – لوسيل

يشير تقرير لوكالة ترويج الاستثمار الى ان «قطاع السياحة هو واحد من 5 قطاعات لها الأولوية في عملية تنويع الاقتصاد القطري. وهو يوفر فرصًا مربحة للمطورين والمستثمرين، من خلال منهج شامل يجمع بين القطاعين العام والخاص. ويتضمن البرنامج، لتحسين المناخ السياحي في قطر، وتنفيذ مشاريع تطوير كبرى، وتُعد الدولة على مشارف طفرة غير مسبوقة في السياحة الرياضية والمؤسسية من خلال استضافتها لبطولات عالمية مرتقبة، مثل دورة الألعاب الآسيوية 2030 بعد ان استضافت كأس العالم فيفا قطر 2022. ولا شك أن هذا السجل الحافل في استضافة الفعاليات الدولية إنما هو جزء من خطة شاملة لتحويل قطر إلى إحدى الوجهات السياحية الرائدة في العالم».

وتلعب صناعة السياحة دورًا مهمًا في اقتصاد قطر. وتعمل الدولة بنشاط على تطوير السياحة باعتبارها واحدا من المجالات الاستراتيجية الرئيسية لتنويع اقتصاد النفط والغاز.

تحفيز النشاط السياحي

وبحسب التوقعات، فإنه بحلول عام 2028، من المتوقع أن تنمو إيرادات قطر من السياحة الدولية بمقدار 1,9 مليار دولار أو 12,2% مقارنة بعام 2024، لتصل إلى 17,3 مليار دولار.

وتهدف إستراتيجية السياحة في قطر 2030 لاستقطاب أكثر من 6 ملايين سائح عالمي سنويا بحلول عام 2030، واحتلت قطر المرتبة الثانية من حيث الإنفاق الأعلى للمسافرين الدوليين في عام 2022 بقيمة 16,8 مليار دولار حجم انفاق الزوار، وبلغت مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10%.

وضمن فعالية خاصة لاستعراض خريطة طريق السياحة اقيمت مؤخراً يقول سعادة السيد سعد بن علي الخرجي، رئيس قطر للسياحة «إن قطر للسياحة تنتهج رؤية عصرية واستراتيجية متطورة تسعى من خلالها إلى تعزيز القدرات التنافسية للقطاع السياحي وتشجيع الاستثمار في تطوير البنية التحتية التي يتطلبها وتوفير البيئة المواتية التي تضمن ازدهاره ومساهمته في دعم التنمية المستدامة وتنويع موارد الاقتصاد الوطني، بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030 وركائزها الأربع».

وأضاف سعادته أن قطر للسياحة تعمل على إفساح المجال أمام القطاع الخاص وتذليل كافة المعوقات التي قد تحول دول تفعيل دوره في تحفيز النشاط السياحي، بما يتيح له المساهمة بدرجة أكبر في تحقيق طموحاتنا الوطنية الخاصة بتطوير القطاع السياحي وترسيخ مكانة قطر كوجهة سياحية رائدة عالمياً.

إستراتيجية الحملات الترويجية

وضمن الفعالية، قالت الشيخة حصة آل ثاني، من إدارة التسويق والتخطيط إن استراتيجية الحملات الترويجية تتمحور حول تراث قطر وثقافتها الغنية بالمعاني وتقاليدها العريقة في الضيافة العربية الأصيلة، والتي تنطلق بدورها من حقيقة أن إكرام الضيف والحفاوة به هي من ألزم الواجبات التي تحث عليها هذه الثقافة، بالإضافة إلى المزيج الحضاري التي تتميز فيه قطر عند لقاء التراث بالحضارة في نفس الوقت وتسليط الضوء على تطورات البنية التحتية و خدمات الضيافة في قطر، التي تتميز بالجودة والابتكار. ولفتت الشيخة حصة إلى أنه في إطار الاستراتيجية طويلة المدى لترسيخ مكانة قطر كوجهة سياحية رائدة.

وفي ذات السياق كشف تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية: إن الخطط مستمرة في بناء منشآت تنسجم مع الاهتمام القطري بتطوير قطاع السياحة والفنادق، مبينا أن التوقعات تشير إلى نمو عدد الغرف الفندقية بنسبة جيدة نهاية العام الحالي.

ارتفع عدد زوار قطر في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024 بنسبة 26% على أساس سنوي إلى نحو 3,3 مليون زائر وفق بيانات رسمية صادرة عن قطر للسياحة.

وذكر التقرير أن المشاريع التنموية الاستراتيجية المرتبطة بتطوير البنية التحتية للقطاع الخدمي والترفيهي إلى جانب استضافة الفعاليات الكبرى، تساهم بانتعاش قطاع التجزئة والضيافة، فضلا عن ذلك فإن نمو عدد الزوار الوافدين إلى الدولة بنسبة مرتفعة جدا حيث تم استقبال نحو 3,3 مليون زائر خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، بزيادة نسبتها 26% على أساس سنوي، تؤكد على عودة الأمور إلى طبيعتها كما كانت عليه قبل تداعيات جائحة فيروس كورونا.

نمو الغرف الفندقية

ورصد التقرير أن قطر حققت توسعا غير مسبوق من حيث عدد الغرف الفندقية حيث توضح البيانات الرسمية أن البلاد لديها ما مجموعه 38،500 غرفة وشقة فندقية، وتشير التوقعات إلى أن يصل هذا العدد نهاية العام الحالي 2024 لأكثر من 40 ألف مفتاح فندقي، وتستحوذ الفنادق فئة 5 نجوم على حصة تبلغ 40% من إجمالي الفنادق في قطر، بينما تستأثر الفنادق فئة الأربع نجوم على حصة 27% من الإجمالي، والشقق الفندقية على 27%، أما الفنادق من الفئات بين 1 و3 نجوم فتستحوذ على حصة تبلغ 6% من الإجمالي.

وبين التقرير إلى أن هناك عددا من مشاريع قطاع الضيافة تتوزع بين الفنادق والمنتجعات من فئات 4 و5 نجوم يجري بناؤها حالياً في قطر وهي في مراحل مختلفة من البناء سيتم افتتاحها خلال العام الحالي والعام المقبل، وستضيف عددا من الغرف إلى قطاع الضيافة القطري.

وحسب التقرير وفقا لدراسات عالمية فإن عدد الغرف الفندقية في قطر من فئة 3 و4 و5 نجوم سينمو بشكل مرتفع خلال العامين المقبلين مع انتهاء إنشاء الفنادق الجديدة والتي يعتبر بعضها في مراحله النهائية.

ووفقا لتقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية فإن قطاع الضيافة سيستفيد من كافة الأحداث التي ستستضيفها الدولة، فضلاً عن أن خطط دولة قطر تتمحور حول أن تصبح الدولة وجهة سفر أكثر شعبية، وهذا ما يؤكده الأرقام الرسمية لارتفاع عدد الزوار إلى قطر.

أسعار الأراضي وقيم التعاملات

وقال تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية إن قيم الصفقات العقارية شهدت أداء مرتفعا بالمقارنة مع الأسبوع السابق، وفق بيانات آخر نشرة صادرة عن إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل للأسبوع الممتد من «13 إلى 17 أكتوبر الحالي»، حيث سجل عدد الصفقات العقارية «92» صفقة، ولفت التقرير إلى أن قيم تداولات العقارات وصلت إلى نحو 376,5 مليون ريال، وأوضح التقرير أن بلديتي الريان والدوحة، استحوذتا على النشاطات الكبيرة في التعاملات من حيث عدد الصفقات المنفذة واحتلتا المرتبة الأولى والثانية على التوالي، وأشار التقرير إلى أن متوسط عدد الصفقات المنفذة في اليوم الواحد بلغ «18» صفقة تقريبا. فيما بلغت قيم التعاملات على الوحدات السكنية نحو 37 مليون ريال، تم تنفيذها خلال ذات الفترة في اللؤلؤة، ولوسيل.

وعلى صعيد أسعار القدم المربعة للأراضي والتي نفذت عليها صفقات خلال الأسبوع الرابع من أكتوبر الحالي، بين المؤشر العقاري لشركة «الأصمخ» بأنها شهدت تباين في الأسعار، موضحاً أن متوسط أسعار العرض للقدم المربعة الواحدة في منطقة المنصورة وبن درهم بلغ «1،380» ريالا، وسجل في منطقة النجمة «1،320» ريالا للقدم المربعة الواحدة، واستقر متوسط سعر القدم المربعة في منطقة المعمورة عند «385» ريالا، كما استقر متوسط سعر القدم في منطقة المطار العتيق عند «870» ريالا للعمارات.

كما أشار مؤشر الأصمخ العقاري إلى أن سعر القدم المربعة سجل في منطقة العزيزية «365» ريالا كما سجل في منطقة ام غويلينا سعر «1،350» ريالا للقدم المربعة الواحدة.

ووفق التقرير: إن متوسط سعر القدم المربعة سجل في منطقة الثمامة سعر «400» ريال للقدم المربعة الواحدة، واستقر متوسط سعر القدم المربعة التجاري في منطقة الوكرة عند «1،450» ريالا، وسجل متوسط سعر القدم المربعة لكل من (الوكرة /عمارات) و(الوكرة / فلل)، «590» ريالا، و»275» ريالا على التوالي.

ويقدر تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية أن متوسط سعر القدم المربعة في منطقة الوكير سجل سعر «210» ريالات. كما بين المؤشر العقاري لشركة «الأصمخ» أن متوسط سعر القدم المربعة ارتفع في منطقة معيذر الشمالي ليسجل «300» ريالا، وسجل في منطقة الريان «310» ريالات.

ويبين تقرير الأصمخ إلى أن متوسط سعر القدم المربعة في منطقة الغرافة سجل سعر «375» ريالا، وسجل متوسط سعر عرض القدم المربعة في منطقة الخريطيات «380» ريالا، وفي منطقة اللقطة سجل سعر «300» ريال للقدم المربعة الواحدة.

وبحسب التقرير فإن متوسط سعر القدم المربعة في منطقة الخور استقر عند «210» ريالات للقدم المربعة، وسجل في منطقة الخيسة «295» ريالا، وسجل في منطقة ام صلال محمد «290» ريالا، وفي منطقة أم صلال على «260» ريالا للقدم المربعة.

مصرف قطر المركزي يقيم حفل الاستقبال السنوي للبنوك القطرية في واشنطن

واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

أقام مصرف قطر المركزي حفل استقبال البنوك القطرية السنوي على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي التي أقيمت في مدينة واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من 21-26 أكتوبر 2024.

وقد حضر حفل الاستقبال سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، وسعادة السيد علي بن أحمد الكواري، وزير المالية، وسعادة الشيخ مشعل بن حمد آل ثاني، سفير دولة قطر لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

كما شارك في الحفل رؤساء مجالس إدارة ومدراء تنفيذيين يمثلون مركز قطر للمال والبنوك القطرية المشاركة، بالإضافة إلى عدد من كبار المصرفيين ورؤساء وأعضاء مجالس إدارات البنوك الدولية وصانعي القرار الدوليين، إلى جانب مسؤولين رفيعي المستوى يمثلون السلطات التشريعية من دول مختلفة. كما استضاف الحفل ممثلين عن المؤسسات الحكومية، والمؤسسات المالية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعدّ حفل الاستقبال الذي ينظمه المصرف سنوياً فرصة لتبادل الآراء والنقاشات الاقتصادية متعددة الأطراف بين كبار مسؤولي البنوك القطرية والخليجية والدولية وصناع القرار.

وتتيح الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي للمشاركين الفرصة لمناقشة أهم القضايا ذات الاهتمام العالمي ومنها الآفاق الاقتصادية العالمية والتنمية الاقتصادية وغيرها من المواضيع.

سعادة محافظ مصرف قطر المركزي وسعادة وزير المالية مع السيد أجاي بانغا، رئيس مجموعة البنك الدولي

سعادة محافظ مصرف قطر المركزي مع معالي محافظ البنك المركزي السعودي خلال الحفل

سعادة محافظ مصرف قطر المركزي مع سعادة محافظ بنك الكويت المركزي وكبار المسؤولين المشاركين في الحفل

سعادة محافظ مصرف قطر المركزي يتوسط سعادة وزير المالية ومحافظ البنك المركزي المصري

جانب من مشاركة كبار المسؤولين في الحفل

مشاركة الرؤوساء التنفيذيين وكبار المسؤولين في البنوك القطرية في الحفل

العدد 2808 – الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ ـ 5 نوفمبر 2024

في ظــل إقبــال جماهيري كبير

28 لجنــة ورقيـــة وإلكتـرونيـــة

قنا – لوسيل

في خطوة غير مسبوقة تُعتبر تحولًا كبيرًا في المسار السياسي لدولة قطر، يجرى اليوم الثلاثاء، استفتاء شعبي على مشروع التعديلات الدستورية، الذي ناقشه واعتمده مجلس الشورى القطري مؤخرًا، وأصدر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى المرسوم رقم (87) لسنة 2024، بدعوة كافة المواطنين ممن أتموا سن الثامنة عشرة للمشاركة في استفتاء عام على التعديلات الدستورية على الدستور الدائم لدولة قطر.

ونص المرسوم على أن يبدأ الاستفتاء من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساءً، وأن تُعلن نتيجة الاستفتاء خلال 24 ساعة من انتهائه.

كما نص على إنشاء لجنة عامة للاستفتاء بوزارة الداخلية، لكي تتولى تنظيم وإدارة الاستفتاء وإعلان نتيجته، والتي حددت بدورها مقار لجان الاستفتاء على مشروع التعديلات الدستورية لسنة 2024، وعددها 10 لجان للاستفتاء الورقي في نوادي (السد، الدحيل، الخور، الشمال)، واستادات (ثاني بن جاسم الجنوب، واحمد بن علي، حمد بن خليفة)، واسباير، ومركز شباب برزان.

إلى جانب 18 لجنة للاستفتاء الإلكتروني « مطار حمد الدولي المغادرون بوابة 4، ومركز ابوسمرة الحدودي منفذ أبوسمرةالى جانب مجمعات؛ فلاجيو، دوحة فستيفال سيتي، لاند مارك، فانادوم، ويست وورك، لاجونا، الحزم، المول، ازدان الوكرة، قطر مول»، الحي الثقافي كتارا غاليري لافاييت، باحة مشيرب مشيرب، جامعة قطر بنين، جامعة قطر بنات، مبني الملتقى مؤسسة قطر للتربية والتعليم».

وكان سعادة الشيخ خليفة بن حمد بن خليفة آل ثاني وزير الداخلية قائد قوة الأمن الداخلي /لخويا/، رئيس اللجنة العامة للاستفتاء تفقد عددا من مقار الاستفتاء على مشروع التعديلات الدستورية لسنة 2024 على الدستور الدائم لدولة قطر، وذلك قبيل ساعات من انطلاق فعاليات الاستفتاء . وجاءت الجولة التفقدية للوقوف على اكتمال كافة التجهيزات في مقار الاستفتاء، والتأكد التام من توفير كافة سبل الراحة للمواطنين أثناء الإدلاء بأصواتهم، وعدم وجود أي عراقيل تعطل سير عملية الاستفتاء.

إقبال جماهيري كبير

وفي ذات السياق، في ظل الإقبال من جانب السادة والسيدات المواطنين تنطلق اليوم الثلاثاء فعاليات الاستفتاء في 28 لجنة ورقية وإلكترونية موزعة على جميع أنحاء الدولة لاستقبال آراء المواطنين القطريين داخل الدولة وخارجها، ممن أتموا الـ18 عاما، للاستفتاء على مشروع التعديلات الدستورية لسنة 2024، وذلك بناء على مرسوم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى المشار إليه والذي يجسد من جديد واحدة من صور التلاحم بين الشعب القطري وقائد مسيرته، ويبرز الإيمان الراسخ بأهمية الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، والثبات على القيم الحميدة المتوارثة والمبادئ الوطنية الراسخة.

ومنذ الإعلان عنها وجدت التعديلات الدستورية ترحيبا كبيرا لدى جميع فئات الشعب، حيث ظهر ذلك جليا في التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، منذ إحالة مشروع التعديلات الدستورية إلى مجلس الشورى إلى أن تم إقراره بالإجماع من قبل المجلس، مع حرص السلطتين على تنفيذ رؤية حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، التي تضع الوحدة الوطنية فوق أي اعتبار، وتعلي مبادئ العدل والشورى وسيادة القانون، وتعزز المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

وقد ظهر هذا الترحيب الكبير لدى فئات المجتمع، من خلال إشادات المواطنين الواسعة بالتعديلات الدستورية، وتعبيرهم عن إيمانهم العميق وثقتهم الكبيرة في قيادتهم الرشيدة التي تحرص على تطبيق مبدأ العدل وسيادة القانون في كافة مجالات الحياة، وتسعى بكل جد لتحقيق تطلعات المواطن القطري نحو مستقبل أفضل في وطن آمن ومتماسك اجتماعيا وخال من الانقسامات، يقوم فيه الشعب بدوره بكل مسؤولية وإخلاص، لتعزيز اللحمة الوطنية وتوطيد أركان الدولة القائمة على العدل والمساواة وسيادة القانون.

توطيد السلم والأمن الدوليين

وتسعى اللجنة العامة للاستفتاء إلى تسهيل عملية إدلاء القطريين بآرائهم لإنجاح عملية الاستفتاء، من خلال فتح اللجان من الساعة السابعة صباحا حتى الساعة السابعة مساء، للتصويت ورقيا عبر صناديق الاقتراع، كما أتاحت التصويت إلكترونيا عبر أجهزة الأيباد اللوحية، وذلك بالحضور شخصيا في أحد مقار الاستفتاء المعلن عنها والتي تنتشر في جميع مناطق الدولة، كما تتضمن الوسائل التصويت (عن بعد) باستخدام تطبيق مطاردين (2) من داخل الدولة وخارجها، علما بأن التصويت سيكون بالاختيار بين (نعم) أم (لا)، على أن تباشر لجان الاستفتاء فرز الأصوات وإحصاءها، لتعلن النتيجة خلال (24) ساعة من انتهائه.

وتشمل التعديلات الدستورية التي تم التصويت عليها استبدال نصوص المواد (1)، و(7)، و(13)، و(74)، و(77)، و(80)، و(81)، و(83)، و(86)، و(103)، و(104)، و(114)، و(117)، و(150) من الدستور الدائم لدولة قطر، إلى جانب إضافة مادة (75 مكررا)، ومادة (125/فقرة أخيرة)، وإلغاء المواد (78)، و(79)، و(82) من الدستور، وذلك على النحو التالي:

المادة رقم (1):

أصبحت في النص المقترح (قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي يقوم على الشورى والعدل وسيادة القانون، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية. وشعب قطر جزء من الأمة العربية).

المادة رقم (7):

أصبحت في النص المقترح (تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وبما يتفق مع دور الدولة في حل تلك المنازعات على المستويين الإقليمي والدولي من خلال الوساطة والحوار، وما يستلزمه ذلك من الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام)، بعد أن كانت (تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام).

المادة رقم (13):

أصبحت في النص المقترح (مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين، للأمير عند تعذر نيابة ولي العهد عنه، أو في الأحوال الأخرى التي يقدرها، أن يعين بأمر أميري نائبا له من العائلة الحاكمة لمباشرة بعض صلاحياته واختصاصاته. فإن كان من تم تعيينه يشغل منصبا أو يتولى عملا في أي جهة، فإنه يتوقف عن القيام بمهامه مدة نيابته عن الأمير. ويؤدي نائب الأمير بمجرد تعيينه، أمام الأمير، ذات اليمين التي يؤديها ولي العهد، بعد أن كانت (مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين، للأمير عند تعذر نيابة ولي العهد عنه أن يعين بأمر أميري نائبا له من العائلة الحاكمة لمباشرة بعض صلاحياته واختصاصاته. فإن كان من تم تعيينه يشغل منصبا أو يتولى عملا في أية جهة، فإنه يتوقف عن القيام بمهامه مدة نيابته عن الأمير. ويؤدي نائب الأمير بمجرد تعيينه، أمام الأمير، ذات اليمين التي يؤديها ولي العهد).

تنظيم مجلس الشورى

المادة رقم (74):

أصبحت في النص المقترح (يؤدي الأمير قبل مباشرة صلاحياته اليمين التالية: «أقسم بالله العظيم أن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، وأن أصون استقلال البلاد وأحافظ على سلامة إقليمها، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه»)، بعد أن كانت (يؤدي الأمير قبل مباشرة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الشورى اليمين التالية: «أقسم بالله العظيم أن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، وأن أصون استقلال البلاد وأحافظ على سلامة إقليمها، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه»).

المادة رقم (77):

أصبحت في النص المقترح (يتألف مجلس الشورى من عدد لا يقل عن خمسة وأربعين عضوا، ويصدر بتعيين الأعضاء قرار أميري)، بعد أن كانت (يتألف مجلس الشورى من خمسة وأربعين عضوا. يتم انتخاب ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الأعضاء الخمسة عشر الآخرين من الوزراء أو غيرهم. وتنتهي عضوية المعينين في مجلس الشورى باستقالتهم أو إعفائهم).

المادة رقم (80):

أصبحت في النص المقترح (يجب أن تتوافر في عضو مجلس الشورى الشروط التالية:

1- أن يكون قطري الجنسية.

2- أن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة.

3- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيا في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وفقا للقانون.

4- أن يكون من أهل العلم أو الرأي أو من ذوي الكفاءة والخبرة)، بعد أن كانت (يجب أن تتوافر في عضو مجلس الشورى الشروط التالية:

1- أن تكون جنسيته الأصلية قطرية.

2- ألا تقل سنه عند قفل باب الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية.

3- أن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة.

4- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيا في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وفقا للقانون. 5- أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب).

المادة رقم (81):

أصبحت في النص المقترح (مدة المجلس أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويعين أعضاء المجلس الجديد خلال الستين يوما السابقة على نهاية تلك المدة، وإذا لم يتم التعيين عند انتهاء مدة المجلس، أو تاخر لأي سبب من الأسباب، يبقى المجلس قائما حتى يتم تعيين أعضاء المجلس الجديد. ولا يجوز مد الفصل التشريعي إلا للضرورة وبمرسوم، على ألا يتجاوز ذلك المد فصلا تشريعيا واحدا)، بعد أن كانت (مدة المجلس أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، وتجرى انتخابات المجلس الجديد خلال التسعين يوما السابقة على نهاية تلك المدة، ويجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته، وإذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء مدة المجلس، أو تاخرت لأي سبب من الأسباب، يبقى المجلس قائما حتى يتم انتخاب المجلس الجديد. ولا يجوز مد الفصل التشريعي إلا للضرورة وبمرسوم، على ألا يتجاوز ذلك المد فصلا تشريعيا واحدا)

المادة رقم (83):

أصبحت في النص المقترح (إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى قبل نهاية مدته لأي سبب من الأسباب، يعين الأمير عضوا آخر خلال شهر من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو. وتكون مدة عضوية العضو الجديد لنهاية مدة المجلس. وإذا وقع الخلو خلال الشهرين السابقين على انتهاء مدة المجلس، فلا يجري إحلال عضو بديل)، بعد أن كانت (إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى المنتخبين قبل نهاية مدته بستة أشهر على الأقل لأي سبب من الأسباب، انتخب خلف له خلال شهرين من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان، وإذا خلا محل أحد الأعضاء المعينين عن عضو جديد خلفا له، وفي كلتا الحالتين يكمل العضو الجديد مدة سلفه).

تواصل استقبالها لآراء المواطنين

دورة انعقاد المجلس

المادة رقم (86):

أصبحت في النص المقترح (إذا تاخر انعقاد المجلس عن الميعاد السنوي المنصوص عليه في المادة السابقة، خفضت مدة دور الانعقاد بمقدار الفارق بين الميعادين)، بعد أن كانت (استثناء من أحكام المادتين السابقتين يدعو الأمير مجلس الشورى لأول اجتماع بلي الانتخابات العامة للمجلس خلال شهر من انتهاء تلك الانتخابات. وإذا تاخر انعقاد المجلس في هذا الدور عن الميعاد السنوي المنصوص عليه في المادة السابقة خفضت مدة الانعقاد بمقدار الفارق بين الميعادين).

المادة رقم (103):

أصبحت في النص المقترح (لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية، أو أخل بواجبات عضويته، ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه)، بعد أن كانت (لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها، أو أخل بواجبات عضويته، ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه).

المادة رقم (104):

أصبحت في النص المقترح (للأمير، في أحوال الضرورة، ومقتضيات المصلحة العامة، حل مجلس الشورى بمرسوم، وإذا حل المجلس وجب تعيين المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحل. وإلى أن يعين المجلس الجديد يتولى الأمير بمعاونة مجلس الوزراء سلطة التشريع)، بعد أن كانت (للأمير أن يحل مجلس الشورى بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء انتخابات المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحل. وإلى أن يجرى انتخاب المجلس الجديد يتولى الأمير بمعاونة مجلس الوزراء سلطة التشريع).

المادة رقم (114):

أصبحت في النص المقترح (لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وتولي الوظائف العامة في الدولة، وذلك فيما عدا الحالات التي يجوز فيها الجمع وفقا للقانون)، بعد أن كانت (لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وتولي الوظائف العامة وذلك في ما عدا الحالات التي يجوز فيها الجمع وفقا للدستور).

الجمع بين المناصب

المادة رقم (117):

أصبحت (لا يلي الوزارة إلا من كانت جنسيته قطرية)، بعد أن كانت (لا يلي الوزارة إلا من كانت جنسيته الأصلية قطرية).

المادة رقم (150):

أصبحت في النص المقترح (يلغى النظام الأساسي المؤقت المعدل المعمول به في الدولة والصادر في 19 / 4 / 1972، ويستمر مجلس الشورى الحالي في ممارسة اختصاصاته حتى يتم تعيين أعضاء مجلس الشورى الجديد)، بعد أن كانت (يلغى النظام الأساسي المؤقت المعدل المعمول به في الدولة والصادر في 19 / 4 / 1972، وتبقى سارية الأحكام الخاصة بمجلس الشورى الحالي إلى أن يتم انتخاب مجلس الشورى الجديد).

فيما اشتمل مشروع التعديلات الدستورية على إضافة النصين التاليين للدستور الدائم لدولة قطر: (75 مكررا) (للأمير أن يدعو مجلس العائلة الحاكمة وأهل الحل والعقد ومجلس الشورى، أو أيا منهم، لمناقشة ما يراه من الأمور)، و(125/فقرة اخيرة) (ويجوز لرئيس مجلس الوزراء تفويض بعض صلاحياته إلى نوابه والوزراء).

في حين تضمن مشروع التعديلات الدستورية إلغاء المادة رقم (78) (يصدر نظام الانتخاب بقانون. تحدد فيه شروط وإجراءات الترشيح والانتخاب)، والمادة رقم (79) (تحدد الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة ومناطق كل منها بمرسوم)، والمادة رقم (82) (يعين القانون الجهة القضائية المختصة بالفصل في صحة انتخاب أعضاء مجلس الشورى).

وتجسد التعديلات الدستورية التي جرى التصويت عليها عمق علاقة التواصل والتشاور القائمة منذ الأزل بين الحاكم والشعب، وهي علاقة على امتداد التاريخ كانت ولا تزال نموذجية، تحكمها أعراف وتقاليد مترسخة، تفرض على الجميع أن يكونوا على قدر المسؤولية والمشاركة الفاعلة والإيجابية في تحقيق المزيد من الإنجازات والمكتسبات، والسعي نحو تنمية شاملة لمواصلة مسيرة النهضة التي يعيشها المجتمع، وما الاستفتاء إلا واحدة من هذه المحطات المهمة في مسيرة الشعب القطري الوطنية وحبه وتمسكه بتراب وطنه وتماسكه وانطلاقته نحو الرفعة والتطور والنماء.

العدد 2808 – الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ ـ 5 نوفمبر 2024

وزارة الداخلية
Ministry of Interior
State of Qatar – دولة قطر

بيان اللجنة العامة للاستفتاء بتحديد مقار الاستفتاء

وفقا لمتطلبات المرسوم رقم (87) لسنة 2024 م، بالدعوة للاستفتاء على مشروع التعديلات الدستورية لسنة 2024 تعلن اللجنة العامة للاستفتاء عن تحديد مقار لجان الاستفتاء، على النحو التالي :

أولا: لجان الاستفتاء الورقي:

اللجنة	المقر	الموقع
الأولى	صالة علي بن حمد العطية	نادي السد الرياضي
الثانية	الصالة متعددة الاستخدامات	نادي الدحيل الرياضي
الثالثة	صالة اسباير الرياضية	اسباير
الرابعة	الصالة متعددة الاستخدامات	استاد احمد بن علي (العربي)
الخامسة	الصالة متعددة الاستخدامات	مركز شباب برزان
السادسة	الصالة متعددة الاستخدامات	استاد حمد بن خليفة (النادي الاهلي)
السابعة	مدخل كبار الشخصيات	استاد الجنوب
الثامنة	الصالة متعددة الاستخدامات	نادي الخور الرياضي
التاسعة	الصالة متعددة الاستخدامات	نادي الشمال الرياضي
العاشرة	الصالة متعددة الاستخدامات	استاد ثاني بن جاسم (نادي الغرافة)

moi_qatar moigovqatar moigovqa moi.gov.qa

وزارة الداخلية
Ministry of Interior
State of Qatar – دولة قطر

ثانيا: لجان الاستفتاء الإلكتروني:

اللجنة	المقر	الموقع
الأولى	المغادرون - بوابة رقم 2	مطار حمد الدولي
الثانية	مركز أبو سمرة الحدودي	منفذ أبو سمرة
الثالثة	مجمع فلاجيو	مجمع فلاجيو
الرابعة	مجمع دوحة فيستيفال سيتي	مجمع دوحة فيستيفال سيتي
الخامسة	مجمع لاند مارك	مجمع لاند مارك
السادسة	مجمع ذا جيت	مجمع ذا جيت
السابعة	مجمع فانادوم	مجمع فانادوم
الثامنة	مجمع ويست ووك	مجمع ويست ووك
التاسعة	مجمع لاجونا	مجمع لاجونا
العاشرة	مجمع الحزم	مجمع الحزم
الحادية عشرة	الحي الثقافي (كتارا)	غاليري لافاييت
الثانية عشرة	مجمع المول	مجمع المول
الثالثة عشرة	مجمع إزدان الوكرة	مجمع إزدان الوكرة
الرابعة عشرة	مجمع قطر مول	مجمع قطر مول
الخامسة عشرة	براحة مشيرب	مشيرب
السادسة عشرة	جامعة قطر بنين	جامعة قطر (بنين)
السابعة عشرة	جامعة قطر بنات	جامعة قطر (بنات)
الثامنة عشرة	مبنى الملتقى	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

moi_qatar moigovqatar moigovqa moi.gov.qa

مشـروع التعديـلات الدستوريـة

المـادة رقـم (1)

التعديل

(قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي يقوم على الشورى والعدل وسيادة القانون، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية. وشعب قطر جزء من الأمة العربية.)

النص السابق

(قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية. وشعب قطر جزء من الأمة العربية.)

المادة رقم (7)

التعديل

(تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وبما يتفق مع دور الدولة في حل تلك المنازعات على المستويين الإقليمي والدولي من خلال الوساطة والحوار، وما يستلزمه ذلك من الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام.).

النص السابق

(تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام.)

المادة رقم (13)

التعديل

مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين، للأمير عند تعذر نيابة ولي العهد عنه، أو في الأحوال الأخرى التي يقدرها، أن يعين بأمر أميري نائبا له من العائلة الحاكمة لمباشرة بعض صلاحياته واختصاصاته. فإن كان من تم تعيينه يشغل منصبا أو يتولى عملا في أي جهة، فإنه يتوقف عن القيام بمهامه مدة نيابته عن الأمير. ويؤدي نائب الأمير بمجرد تعيينه، أمام الأمير ذات اليمين التي يؤديها ولي العهد.).

النص السابق

(مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين، للأمير عند تعذر نيابة ولي العهد عنه أن يعين بأمر أميري نائبا له من العائلة الحاكمة لمباشرة بعض صلاحياته واختصاصاته. فإن كان من تم تعيينه يشغل منصبا أو يتولى عملا في أية جهة، فإنه يتوقف عن القيام بمهامه مدة نيابته عن الأمير. ويؤدي نائب الأمير بمجرد تعيينه، أمام الأمير ذات اليمين التي يؤديها ولي العهد.)

المادة رقم (74)

التعديل

(يؤدي الأمير قبل مباشرة صلاحياته اليمين التالية:"أقسم بالله العظيم أن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، وأن أصون استقلال البلاد وأحافظ على سلامة إقليمها، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه".)،

النص السابق

(يؤدي الأمير قبل مباشرة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الشورى اليمين التالية:"أقسم بالله العظيم أن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، وأن أصون استقلال البلاد وأحافظ على سلامة إقليمها، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه".)

المادة رقم (77)

التعديل

(يتألف مجلس الشورى من عدد لا يقل عن خمسة وأربعين عضوا، ويصدر بتعيين الأعضاء قرار أميري.)

النص السابق

يتألف مجلس الشورى من خمسة وأربعين عضوا. يتم انتخاب ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الأعضاء الخمسة عشر الآخرين من الوزراء أو غيرهم. وتنتهي عضوية المعينين في مجلس الشورى باستقالتهم أو إعفائهم.)

المادة رقم (80)

التعديل

(يجب أن تتوافر في عضو مجلس الشورى الشروط التالية:1- أن يكون قطري الجنسية. 2- أن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة.3- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيا في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وفقا للقانون.4- أن يكون من أهل العلم أو الرأي أو من ذوي الكفاءة والخبرة.)

النص السابق

يجب أن تتوافر في عضو مجلس الشورى الشروط التالية:1- أن تكون جنسيته الأصلية قطرية.2- ألا تقل سنه عند قفل باب الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية. 3- أن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة.4- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيا في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وفقا للقانون.5- أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب.)

المادة رقم (81)

التعديل

(مدة المجلس أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويعين أعضاء المجلس الجديد خلال الستين يوما السابقة على نهاية تلك المدة، وإذا لم يتم التعيين عند انتهاء مدة المجلس، أو تأخر لأي سبب من الأسباب، يبقى المجلس قائما حتى يتم تعيين أعضاء المجلس الجديد. ولا يجوز مد الفصل التشريعي إلا للضرورة وبمرسوم، على ألا يتجاوز ذلك المد فصلا تشريعيا واحدا.)

النص السابق

(مدة المجلس أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، وتجرى انتخابات المجلس الجديد خلال التسعين يوما السابقة على نهاية تلك المدة، ويجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته، وإذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء مدة المجلس، أو تأخرت لأي سبب من الأسباب، يبقى المجلس قائما حتى يتم انتخاب المجلس الجديد. ولا يجوز مد الفصل التشريعي إلا للضرورة وبمرسوم، على ألا يتجاوز ذلك المد فصلا تشريعيا واحدا.)

المادة رقم (83)

التعديل

(إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى قبل نهاية مدته لأي سبب من الأسباب، يعين الأمير عضوا آخر خلال شهر من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو. وتكون مدة عضوية العضو الجديد لنهاية مدة المجلس. وإذا وقع الخلو خلال الشهرين السابقين على انتهاء مدة المجلس، فلا يجري إحلال عضو بديل.)

النص السابق

(إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى المنتخبين قبل نهاية مدته بستة أشهر على الأقل لأي سبب من الأسباب، انتخب خلف له خلال شهرين من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان، وإذا خلا محل أحد الأعضاء المعينين عين عضو جديد خلفا له، وفي كلتا الحالتين يكمل العضو الجديد مدة سلفه.)

المادة رقم (86)

التعديل

(إذا تأخر انعقاد المجلس عن الميعاد السنوي المنصوص عليه في المادة السابقة، خفضت مدة دور الانعقاد بمقدار الفارق بين الميعادين.)

النص السابق

(استثناء من أحكام المادتين السابقتين يدعو الأمير مجلس الشورى لأول اجتماع يلي الانتخابات العامة للمجلس خلال شهر من انتهاء تلك الانتخابات. وإذا تأخر انعقاد المجلس في هذا الدور عن الميعاد السنوي المنصوص عليه في المادة السابقة خفضت مدة الانعقاد بمقدار الفارق بين الميعادين.)

المادة رقم (103)

التعديل

(لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية، أو أخل بواجبات عضويته، ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه.)

النص السابق

(لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها، أو أخل بواجبات عضويته، ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه.)

المادة رقم (104)

التعديل

(للأمير، في أحوال الضرورة، ومقتضيات المصلحة العامة، حل مجلس الشورى بمرسوم، وإذا حل المجلس وجب تعيين المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحل. وإلى أن يعين المجلس الجديد يتولى الأمير بمعاونة مجلس الوزراء سلطة التشريع.)

النص السابق

(للأمير، في أحوال الضرورة، ومقتضيات المصلحة العامة، حل مجلس الشورى بمرسوم، وإذا حل المجلس وجب تعيين المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء انتخابات المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحل. وإلى أن يجرى انتخاب المجلس الجديد يتولى الأمير بمعاونة مجلس الوزراء سلطة التشريع.)

المادة رقم (114)

التعديل

(لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وتولي الوظائف العامة في الدولة، وذلك فيما عدا الحالات التي يجوز فيها الجمع وفقا للقانون.)

النص السابق

(لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وتولي الوظائف العامة وذلك فيما عدا الحالات التي يجوز فيها الجمع وفقا للدستور.)

المادة رقم (117)

التعديل

(لا يلي الوزارة إلا من كانت جنسيته قطرية.)

النص السابق

(لا يلي الوزارة إلا من كانت جنسيته الأصلية قطرية.)

المادة رقم (150)

التعديل

(يلغى النظام الأساسي المؤقت المعدل المعمول به في الدولة والصادر في 1972/4/19، ويستمر مجلس الشورى الحالي في ممارسة اختصاصاته حتى يتم تعيين أعضاء مجلس الشورى الجديد.)،

النص السابق

(يلغى النظام الأساسي المؤقت المعدل المعمول به في الدولة والصادر في 1972/4/19، وتبقى سارية الأحكام الخاصة بمجلس الشورى الحالي إلى أن يتم انتخاب مجلس الشورى الجديد.)

مواد مضافة

اشتمل مشـروع التعديلات الدستوريـة علـى إضافـة النصيـن التالييـن للدستور الدائم لدولة قطر: (75 مكررا)

(للأمير أن يدعو مجلس العائلة الحاكمة وأهل الحل والعقد ومجلس الشورى، أو أيا منهم، لمناقشة ما يراه من الأمور.)

(125/فقرة أخيرة) (ويجوز لرئيس مجلس الوزراء تفويض بعض صلاحياته إلى نوابه والوزراء.)

مواد ملغاة

تضمن مشروع التعديلات الدستورية إلغاء المادة رقم (78) (يصدر نظـام الانتخـاب بقانـون. تحـدد فيـه شـروط وإجـراءات الترشيـح والانتخـــاب.)

المادة رقـم (79) (تحـدد الدوائر الانتخابيـة التـي تقسـم إليها الدولة ومناطق كل منها بمرسوم.)، والمـادة رقـم (82) (يعين القانون الجهة القضائية المختصة بالفصل في صحة انتخاب أعضاء مجلس الشورى.

العدد 2808 – الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ ـ 5 نوفمبر 2024

شخصيات وطنية قطرية فاعلة:

نعم.. للتعديــلات الدستوريــــة

خاص – **لوسيل**

أهابت شخصيات وطنية قطرية فاعلة بالمواطنين التوجه اليوم لمقار لجان الاستفتاء الورقية والإلكترونية بكثافة والإدلاء بأصواتهم تلبية لدعوة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه - التي ترسخ المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والعدالة، ووصفت تلك الشخصيات يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية على الدستور الدائم لدولة قطر بأنه «يوم تاريخي بامتياز، حيث يخرج الشعب القطري لقول كلمة نعم لهذه التعديلات والتي تعزز الوحدة الوطنية وترسّخ العدالة وسيادة القانون، وإن حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حريص على تحقيق الازدهار والرفاهية والحياة الكريمة لجميع المواطنين».

واستطردت تلك الشخصيات خلال تحدثها لصحيفة لوسيل حول الاستفتاء على التعديلات الدستورية اليوم إلى أن « سمو الأمير دعا الى مشاركة شعبية لجميع فئات المجتمع دون تمييز وهذا يشير الى حرصه على المساواة بين المواطنين القطريين، ولذلك فان المشاركة تدل على اللحمة بين الشعب وقائده، وتبعث برسالة جميلة للعالم تشير لالتفاف الشعب حول أميره. وبالفعل فان بلادنا تتسم بترابط المجتمع والقيادة وبطريقة فريدة ومميزة وأثبتت الأحداث والتجارب أن هذا الترابط والتقارب هو نقطة قوة وحجر زاوية تركن إليه القيادة في مواجهة أي أزمة وتهديد».

وأوضحت « أن التعديلات سوف تكون معززة لدور مجلس الشورى كداعم للقيادة والحكومة في دراسة واقتراح التشريعات والقوانين المختلفة، وستساهم هذه التعديلات في أن يعين سمو الأمير أهل الرأي والكفاءة، وأن القيادة قامت بدورها وحصنت التجربة وقيمتها واقترحت التعديلات وعليك اليوم كمواطن دور إبداء الرأي وبنفس الحكمة، والاستفتاء هو نقطة مضيئة ودرس يورث للأجيال القادمة، لذلك المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية واجب وطني وشرف لا نتهاون فيه».

محمد بن أحمد بن طوار الكواري:

نعم للوحدة الوطنية

أكد سعادة السيد محمد بن أحمد بن طوار الكواري النائب الأول لرئيس غرفة قطر « أن يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية سوف يرسم لنا لوحة جميلة سوف تتذكرها الأجيال القادمة بكل فخر واعتزاز، متوقعا أن يشهد الاستفتاء اقبالا واسعا من المواطنين وبنسب قياسية تعكس حرص الجميع على إقرار هذه التعديلات التي تلبي تطلعاتهم وتعكس تلاحم الشعب والتفافه خلف قيادته الرشيدة».

وقال: «إن حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حريص على تحقيق الازدهار والرفاهية والحياة الكريمة لجميع المواطنين، وان قطر بفضل قيادة سموه الرشيدة حققت وما زالت تحقق إنجازات ضخمة بمختلف القطاعات والتي أسهمت في تعزيز واستدامة نمو الاقتصاد الوطني».

واوضح سعادته «أن الاستفتاء على التعديلات الدستورية سوف يرسم لنا لوحة جميلة سوف تتذكرها الأجيال القادمة بكل فخر واعتزاز، متوقعا أن يشهد الاستفتاء اقبالا واسعا من المواطنين وبنسب قياسية تعكس حرص الجميع على إقرار هذه التعديلات التي تلبي تطلعاتهم وتعكس تلاحم الشعب والتفافه خلف قيادته الرشيدة».

وأكد سعادته أن الاستفتاء على التعديلات الدستورية يأتي تتويجا لمسيرة حافلة بالعطاء والإنجازات التي حققتها الدولة في مختلف المجالات، وتطبيق مبدأ العدل وسيادة القانون».

أ.د. محمد بن سيف الكواري:

نعم للعدالة وللقيم الإنسانية

يقول الأستاذ الدكتور محمد بن سيف الكواري مستشار وزير البيئة ونائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: «إن دعوة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لهذا الاستفتاء على تعديلات دستورية تجسد إرادة القطريين ووحدتهم الوطنية وتطلعاتهم لمستقبل مشرق لوطنهم، ونحن نهيب بجماهير الشعب القطري ان تشارك بقوة في هذا الاستفتاء وسوف نكون في طليعتها لنقول نعم للتعديلات الدستورية التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن».

ومضى د. محمد الكواري قائلا:» وما دعا إليه سمو الأمير هو مشاركة شعبية لجميع فئات المجتمع دون تمييز وهذا يشير إلى حرصه على المساواة بين المواطنين القطريين، ولذلك فان المشاركة تدل على اللحمة الشعبية بين المواطنين وقائدهم».

وخلص للقول:» ان دعوة سمو الأمير للتعديلات الدستورية تجيء حرصا على مصلحة الوطن والمواطن والعمل على الارتقاء بطموحاته الى اعلى المراتب بين الأمم، لذلك فان المشاركة الشعبية في الاستفتاء تبعث برسالة جميلة للعالم تشير لالتفاف الشعب حول قائده، وتجسد أمام الشعب وحدته في أطيب تجلياتها عندما يقولون نعم للتعديلات الدستورية ويضربون اعلى الامثلة الحقوقية التي تمثل المساواة والعدل والقيم الإنسانية «.

عبد الله اليافعي:

نحن الآن شركاء حقيقيون في اتخاذ القرارات

يقول السيد عبدالله خالد اليافعي عضو المجلس البلدي الدائرة 17 الخريطيات:» نحن اليوم أمام فرصة مهمة للمساهمة الفعالة في صنع مستقبل وطننا، من خلال المشاركة في الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور الذي دعا إليه سيدي صاحب السمو أمير البلاد المفدى، مما لا شك فيه ان هذه المشاركة هي مسؤولية وطنية وواجب يعكس ولاءنا لوطننا وقيادتنا.

واستطرد اليافعي: «إن المشاركة في هذا الاستفتاء تعكس اهتمامنا بتقدم وازدهار هذا الوطن الذي نعتز به، ونسهم بشكل مباشر في تعزيز استقراره ونموه المستدام».

وأوضح « أن هذا الاستفتاء يتيح لنا أن نكون شركاء حقيقيين في اتخاذ القرارات التي ترسم ملامح مستقبل بلادنا، وهو فرصة لكل فرد منا ليُسهم بصوته في بناء الوطن».

وخلص للقول «من هذا المنطلق يجب علينا جميعاً أن نمارس هذا الحق بالمشاركة في هذا الاستفتاء، إيماناً بمسؤوليتنا تجاه الوطن تحت القيادة الحكيمة لسيدي أمير البلاد المفدى حفظه الله بكل عزم وإخلاص نحو مستقبل أكثر إشراقاً».

فاطمة بنت يوسف الغزال:

الحفاظ على تماسك المجتمع القطري

تقول الكاتبة الصحفية والخبيرة التربوية السيدة فاطمة بنت يوسف الغزال مرشحة المجلس البلدي المركزي السابقة «ان طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء على المواطنين دلالة على أن قيادتنا الرشيدة تؤمن بمبدأ المشاركة المجتمعية في ترسيخ قواعد الحكم الرشيد، كما يثبت الاستفتاء وعي القيادة في الحفاظ على تماسك المجتمع القطري الذي يقف وراء حكومته التي قدمت الغالي والنفيس في سبيل رفاهية رعاياها وساهمت في تخطي الشعب القطري للتحديات التي واجهته مثل جائحة كورونا وبعدها العقبات التي نجحت قيادتنا في تخطيها في سبيل تنظيم مونديال قطر 2022 كحدث استثنائي نجحنا في تنظيمه على أعلى المستويات».

وخلصت السيدة الغزال للقول «كما ان الاستفتاء هو دلالة على أن بلادنا تحافظُ على خطواتها الثابتة والواثقة والعماقة نحو التقدُّم المستمرّ بفضل توجيهاتِ قيادتِها الحكيمة لتحقيق غايتَين، هما الحرص على وَحدة الشعب والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات. كنا انه أحد استحقاقاتنا الدستورية التي تؤكّد سيادة القانون، وتهدفُ إلى تحقيق العدل والمُساواة بين أفراد الشعب القطري في ظل المكانة الكبيرة التي يحتلها وطننا الغالي حاليًا على المُستويين: الإقليمي والعالمي.

العدد 2808 – الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ ـ 5 نوفمبر 2024

- **الاستفتاء يشكل تحولاً إيجابياً كبيرا في المسار السياسي للدولة**
- **يرسخ قيم الوحدة والعدل والشورى والمواطنة وسيادة القانون**

المهندس خالد العبيدلي:

توطيد روح والتضامن والإخاء

أشاد سعادة المهندس خالد بن أحمد العبيدلي، رئيس الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري بالمرسوم الأميري بدعوة المواطنين للمشاركة في استفتاء عام على التعديلات الدستورية في الدستور الدائم لدولة قطر. وقال إن هذه التعديلات تعزز المشاركة الشعبية وترسخ سيادة القانون وتهدف الى تعزيز إرساء دعامات العدل والحرية والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد، كما تهدف الى توطيد روح الوحدة الوطنية، والتضامن والإخاء بين المواطنين كافة. وأضاف سعادة المهندس خالد العبيدلي: منذ اللحظة التي أعلن فيها سمو الأمير مشروع التعديلات الدستورية لتحقيق المصلحة العليا للدولة، وتعزيز قيم العدل والمساواة في الحقوق والواجبات شهدنا التفاعل الكبير والالتفاف الشعبي مع قيادته الرشيدة.

وأكد المهندس العبيدلي ان أهمية التعديلات التي يجرى الاستفتاء عليها اليوم الثلاثاء انها تاتي انسجاما مع رؤية قطر 2030 لتحقيق تنمية شاملة واستقرار وازدهار للمواطنين كافة، وتحويل قطر إلى دولة متقدمة توفر العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل وتشرع أبواب التنمية المستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية.

وقال المهندس العبيدلي: اليوم موعد الشعب والوطن مع محطة تاريخية سيتابعها العالم لذا فإن واجب جميع أبناء الوطن ممن بلغوا سن الثامنة عشرة التوجه الى مقار لجان الاستفتاء في أوسع مشاركة شعبية دعما للتعديلات الدستورية حتى يبقى هذا اليوم محطة مهمة تذكرها الأجيال.

وشدد المهندس العبيدلي على وجوب ان نقول في الاستفتاء نعم للتعديلات الدستورية نعم لقيادتنا الحكيمة نعم لوحدتنا الوطنية وسوف يرى العالم مدى الارتباط الوثيق بين القيادة والشعب لمصحة قطر أولا وأخيرا.

مبارك بن فريش:

الاستماع إلى أصوات الشعب

يقول مبارك بن فريش مبارك السالم نائب رئيس المجلس البلدي المركزي «يعتبر الاستفتاء من الوسائل الديمقراطية التي تمنح المواطنين حق المشاركة المباشرة في القرارات المهمة، مما يساعد في تحديد مسار السياسات العامة بما يتوافق مع تطلعاتهم. إن هذه الآلية تتيح للدولة الاستماع إلى أصوات الشعب، مما يعزز من مستوى الشفافية ويبني جسور الثقة بين الحكومة والمجتمع».

وخلص للقول «كما أن الاستفتاء يسهم في تقوية الروح الوطنية، حيث يشعر كل فرد بقيمة دوره وأهمية صوته في تشكيل مستقبل البلاد. ويعكس إشراك المواطنين في القرارات تطور المجتمع ونضجه السياسي، مؤكداً على التزام الدولة بمبادئ الديمقراطية وحرصها على تلبية تطلعات مواطنيها».

الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني:

التعديلات تنعكس بالإيجاب على مسيرة التطور

يقول سعادة الشيخ سعود بن ثامر بن محمد بن جاسم آل ثاني «إن إصدار حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، المرسوم رقم (87) لسنة 2024، بدعوة كافة المواطنين، ممن أتموا سن الثامنة عشرة، للمشاركة في استفتاء عام على التعديلات الدستورية على الدستور الدائم لدولة قطر يعزز الدستور وهو ما ينعكس بالإيجاب على مسيرة التطور والنمو والازدهار للبلاد».

ومضى الشيخ سعود قائلا «لذلك فإن مشاركة جميع المواطنين تعني المسؤولية في اتخاذ القرارات عبر المشاركة الجماهيرية، وتلك الخطوة ترتقي بالوطن الى مرحلة جديدة في مسيرة الانجازات التي حققتها الدولة، الأمر الذي يعزز مكانة دولتنا الحبيبة قطر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا».

وخلص للقول « لذلك ندعو جميع المواطنين للمشاركة الواجبة في الاستفتاء التي تمثل استحقاقا وطنيا ليكون بذلك مشاركا في إتمام المتطلبات الدستورية لمرحلة جديدة ستشهد فيها قطر أعواما عديدة من زيادة الإنجازات محليا ودوليا».

د. راشد الكواري:

القيادة حصنت التجربة وقيمتها واقترحت التعديلات

يقول رجل الاعمال القطري الأستاذ الدكتور راشد الكواري «إن دستور قطر ظل منذ صدوره في 8-6- 2004 نموذجا ينظم الحكم ويحدد الواجبات والسلطات التنفيذية والتشريعات واستشراف آنذاك المستقبل واحتوى بين مواده على مواد خاصة بمجلس الشورى وآلية انتخاب وتعيين أعضائه وقد كان واضحا في مواده بشكل صريح وواضح على إعطاء جميع المواطنين حقوقهم وتحديد واجباتهم بشكل متساو ومن دون تفريق بين أي فئة وأخرى».

واستطرد د. راشد الكواري قائلا «إن بلادنا تتسم بترابط المجتمع والقيادة وبطريقة فريدة ومميزة وأثبتت الأحداث والتجارب ان هذا الترابط والتقارب هو نقطة قوة وحجر زاوية تركن اليه القيادة في مواجهة اي ازمة وتهديد، وان التعديلات الدستورية التي دعا حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى إلى التصويت عليها هي معزز لدور مجلس الشورى كداعم للقيادة والحكومة في دراسة واقتراح التشريعات والقوانين المختلفة وستساهم هذه التعديلات في أن يعين سمو الأمير أهل الرأي والكفاءة من عموم المواطنين في عضوية المجلس ومتحررا من بعض القيود التي كانت حاضرة في بعض النصوص القديمة للمواد المطروح الاستفتاء عليها».

واوضح « أن القيادة قامت بدورها وحصنت التجربة وقيمتها واقترحت التعديلات وعليك اليوم كمواطن دور ابداء الرأي وبنفس الحكمة والتأني التي أسهمت بها قيادتنا، وعلينا المشاركة وعلينا حث الجميع على تلبية لدعوة والتصويت».

وأضاف ا. د. راشد الكواري «وعلى درب التميز والخصوصية التي تتسم بها دولتنا الغالية قطر وقيادتها وشعبها فإننا كدولة ناشئة تنظر للمستقبل باستشراق وكمواطنين أمامنا فرصة تاريخية لخلق النموذج القطري الخاص بنا وبمجتمعنا لتعزيز تماسك نسيجنا الاجتماعي والسير باتجاه المستقبل».

وخلص للقول «ثقتنا في قيادتنا كبيرة وفي جدارتها في اختيار الأفضل والأنسب وبحسب متطلبات كل مرحلة من مراحل بناء هذا الوطن الذي حبانا الله بشرف الانتساب إليه، وان التعديلات الدستورية والنصوص المقترحة لبعض المواد هي بإذن الله خطوة للأفضل ودستورنا وثيقة تميزنا وتتميز بها وخلق ثقافة المراجعة والتعجيل والاستفتاء هي نقطة مضيئة ودرس يورث للأجيال القادمة، لذلك المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية واجب وطني وشرف لا نتهاون فيه، والاستفتاء يتيح لنا أن نكون شركاء حقيقيين في اتخاذ القرارات التي ترسم ملامح مستقبل بلادنا».

العدد 2808 – الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ ـ 5 نوفمبر 2024

د. محمد بن صالح السادة:

التعديلات تفتح الباب على عدالة أكثر في الحقوق والواجبات

قال سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة الأسبق إن مشروع التعديلات على الدستور أمر طبيعي تمارسه المجتمعات الحية، مشيرا إلى أن الدستور مضى عليه 20 عاما وهو اجتهاد إنساني، يخضع بين فترة وأخرى للدراسة والتقييم لمواءمته متطلبات المجتمع. وأشار إلى أن التعديلات الدستورية وقعها طيب وإيجابي ليس فقط على هذا الجيل، بل إن سمو الأمير حفظه الله ورعاه ينظر للأجيال القادمة من أبنائنا وأحفادنا، موضحا أن هذه التعديلات تكرس ثقافة قطر التاريخية والمعروفة عن مجتمعنا المتماسك والمتحاب والمتآلف كأسرة واحدة لا فرق بين هذا وذاك. وأضاف: كذلك فإن هذه التعديلات تفتح الباب على عدالة اكثر في الحقوق والواجبات على جميع المواطنين سواسية، وفي نفس الوقت تضمن فصل السلطات كما كانت، وستظل مفصولة مع تعاون وثيق بين هذه السلطات، وهو أمر في غاية الأهمية. لقد عايشنا تعيين أعضاء مجلس الشورى لأكثر من 50 عاما، وكانوا من خيرة رجالات قطر، ونماذج مشرفة، خدموا طوال هذه الفترة الممتدة لأكثر من 50 عاما، وكانت تجربة لمسناها وقدرناها وأحببناها، فهي بالتالي ليست بالجديدة علينا، بل متوائمة مع ثقافة المجتمع، الذي يقدر ويحترم رجالات وأصحاب الرأي والمشورة الذين بذلوا الكثير، وساهموا من خلال وجودهم بمجلس الشورى طوال 50 عاما بجهود كبيرة. وتابع

سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة حديثه بالقول: أنا على ثقة أن القطريين سيقولون نعم للتعديلات الدستورية.. نعم للأمن والأمان والاستقرار.. نعم لروح الأسرة الواحدة.. نعم للمساواة في الحقوق والواجبات.. نعم بملء الأفواه لتوجيهات ولي الأمر سمو الأمير المفدى حفظه الله ورعاه، طاعة ولي الأمر محسوم أمرها.

إنني أحث إخواني وأخواتي المواطنين على المشاركة الفاعلة في هذا الاستفتاء الذي دعا إليه سمو الأمير، الذي كفل لسموه الدستور والقانون بالمصادقة على ما رفعه له مجلس الشورى من مشروع التعديلات، لكن سموه حرص على دعوة المواطنين وإشراكهم في التصويت على التعديلات ايماناً من سموه بالمشاركة الشعبية. لذلك نحن على ثقة أن كل القطريين ممن أكملوا 18 عاما سيتواجدون بفاعلية اليوم الثلاثاء للمشاركة في الاستفتاء تأييدا لتوجيهات قائد المسيرة وقائد تنمية وازدهار قطر وربان سفينة قطر سمو الأمير المفدى. وأضاف سعادته: 5 نوفمبر سيكون يوما تاريخيا لقطر، ويوما تاريخيا لأهل قطر، الذين سيؤكدون دعمهم الكامل لهذه التعديلات، وسيقولون نعم لمرحلة مهمة في تاريخ بلدنا المعطاء، بلدنا الذي أعطى الجميع الكثير، فآن الأوان أن يكون الجميع حاضرا في هذا اليوم. حفظ الله قطر وحفظ سمو الأمير المفدى وحفظ أهل قطر، ونحن على ثقة بالله أولا ثم بقيادتنا الحكيمة بأن قطر تسير من علو إلى أعلى، ومن نهضة وازدهار إلى أخرى اكبر، وتتجه نحو مستقبل اكثر إشراقا.

سلطان بن حسن:

تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار

أكد سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري عضو مجلس الشورى، رئيس لجنة الشؤون القانونية والتشريعية، ورئيس اللجنة الخاصة بدراسة تعديل بعض مواد الدستور بالمجلس، أن دعوة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله، المواطنين للاستفتاء على التعديلات الدستورية يؤكد حرص سموه على تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، كما أن هذه التعديلات تُجسد رؤية سموه الحكيمة في بناء دولة عصرية ومستقرة تقوم على مبادئ العدل وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

وأثنى سعادته على الاهتمام الشعبي بالتعديلات الدستورية وتفاعله معها منذ أن أعلن عنها سمو الأمير المفدى في خطابه التاريخ أمام مجلس الشورى في الجلسة الافتتاحية التي عُقدت يوم الثلاثاء الموافق للخامس عشر من شهر أكتوبر الماضي. مشيراً إلى أنه لمس على المستوى الشخصي ترحابا ورضا كبيرين لدى جميع أطياف الشعب القطري لهذه التعديلات الدستورية والتشريعية، التي ترسخ الوحدة الوطنية.

وعبّر سعادته عن ثقته بإقبال أبناء الشعب القطري على المشاركة في الاستفتاء وممارسة حقهم الدستوري في التصويت على مشروع التعديلات الدستورية، مشيدا في الوقت ذاته بالجهود التي تبذلها جميع الجهات المختصة، وعلى وجه الخصوص اللجنة العامة للاستفتاء، في الإشراف على جميع عمليات هذا الحدث المهم، على مدار الساعة، حتى إعلان النتائج خلال 24 ساعة من انتهائه. كما أشاد بجهود كافة وسائل الإعلام المحلية في متابعة الاستفتاء على التعديلات الدستورية وتغطيتها لهذا الحدث باهتمام يليق به، الأمر الذي يسهم في توعية المجتمع بهذه التعديلات وأهميتها.

أ. د. فايقة أشكناني:

الإقبال على الاستفتاء يؤكد روح الانتماء والمسؤولية تجاه الوطن

تقول الأستاذة الدكتورة فايقة أشكناني، مدير إدارة العلاقات العامة بوزارة البلدية « لا شك أن الاستفتاء على التعديلات الدستورية، الذي دعا إليه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى - حفظه الله - يُعَدُّ خطوة مهمة لتعزيز المسيرة الديمقراطية وترسيخ مبادئ المشاركة الشعبية في دولة قطر. فهذا الاستفتاء يمنح المواطنين فرصة مباشرة للتعبير عن آرائهم والمشاركة في رسم ملامح مستقبل وطنهم». واستطردت السيدة أشكناني «أرى أن مشاركتنا جميعاً في هذا الاستفتاء تمثل واجباً وطنياً وتجسيداً لالتزامنا بمستقبل قطر، وحرصنا على دعم رؤية القيادة الرشيدة التي تسعى لتطوير البلاد وتعزيز استقرارها وتقدمها». وخلصت للقول «إن الإقبال الواسع من المواطنين سيسهم في تحقيق نتائج تعكس الإرادة الشعبية. علينا أن نستفيد من هذه الفرصة للتعبير عن روح الانتماء والمسؤولية تجاه قطر، قيادتها، وشعبها.»

الدكتور سالم بن ناصر النعيمي:

الوطن ووحدة أهله وتعاضدهم أولوية لا نقاش فيها

يقول الدكتور سالم بن ناصر النعيمي رئيس جامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا: «يطرأ على مسمعي الكثير من التساؤلات والنقاشات مؤخراً حول التعديلات الدستوريّة والاستفتاء الذي أصدر بمرسوم من قبل حضرة صاحب السموّ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه. ونقرأ في كلّ يوم تغريدات وتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعيّ تحلّل مختلف التصريحات وتطرح التساؤلات. وفي خضمّ كلّ هذه المتغيّرات تبقى الثوابت واضحة كالشمس. فالوطن ووحدة أهله وتعاضدهم هي أولويّة لا نقاش فيها. ففي زمن كثرت فيه الحروب والاعتداءات وغابت عنه القيم الانسانيّة، نجد قطر تلعب دوراً رئيسيّاً في إيجاد الحلول ورفع الصوت للمطالبة بحقوق من لا صوت لهم ولا من يسأل عن حالهم.

في ظروف استثنائيّة تعيشها المنطقة جعلتنا قطر نفتخر بأن نكون من بين المتصدّرين لقائمة مؤشر السلام العالميّ في المنطقة ومؤشر الأمان، ومؤشر بيئة ريادة الأعمال والأمن السيبراني والأداء الاقتصاديّ وغيرها الكثير. باتت أبواب العالم مفتوحة للقطريّين ومعظمها يستقبلنا حتّى من دون تأشيرة، نظراً لما حقّقته قطر من إنجازات موثوقة فيها من حيث الأمان والاقتصاد. وهنا يكمن بيت القصيد، فكلّ هذه الإنجازات تمّ تحقيقها في ظلّ القيادة الرشيدة التي جعلت اسم قطر يصدح عالميّاً ويجتذب أبرز صنّاع القرار. والثقة التي منحها الشعب القطريّ لقيادتنا ساهمت في بناء مجتمع قويّ ومستقرّ ودعمت وحدة الأمة وتماسكها. عندما يثق الشعب بقائده، فهو يعلم أن القرارات التي يتخذها تصب في مصلحته وتراعي تطلعاته. هذه الثقة المقرونة بالبراهين والأفعال تعزّز من القدرة على مواجهة التحدّيات والتغلب على الصعوبات.

الثقة بالقائد تشجع على الالتزام بالرؤية الوطنية، ويتعاون الجميع لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي ترتكز على التنمية المستدامة، والتقدم الاجتماعي، والنمو الاقتصادي. الثقة تساعد أيضًا في تعزيز التلاحم بين الشعب والقائد، مما يخلق بيئة عمل وتعاون مشترك، ويحفز الجميع على تقديم أفضل ما لديهم لتحقيق التقدّم والازدهار للبلاد.

ويكمن دورها المهمّ في دعم الانتماء الوطني، حيث يشعر المواطنون بالفخر والاعتزاز بقائد حقّق الكثير للوطن، وهذا ما يشجعهم على المشاركة في المبادرات الوطنية والالتفاف حول التوجهات العامة التي تساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وهنا علينا أن نشدد أن الاستفتاء المطروح هو تأكيد جديد على رؤية قيادتنا الرشيدة وعلى الاعتبار البارز الذي تقيمه لشعبها وأهلها. ولأنّ الثقة بقيادتنا واجب وطنيّ علينا أن نشارك في الاستفتاء وأن نضع نصب أعيننا مستقبلاً يزيدنا فخراً بكوننا قطريّين.

العدد 2808 – الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ ـ 5 نوفمبر 2024

حسم المنافسة مع نظيره الأمريكي

الغاز القطـــري

الأكثر ثقة بالأسواق الآسيويـــة

وفق دراسة لمنصة الطاقة الأمريكية، كشفت المناقشات التي جرت على هامش فعاليات مؤتمر «أبيك 24» لدول آسيا والمحيط الهادئ الذي تنظمه مؤسسة ستاندرد آند بورز، والذي انعقد في سنغافورة لمناقشة مستجدات الأسواق مؤخراً، أن الغاز المسال القطري يكتسب موثوقية لدى المشترين في السوق الآسيوية، وهو ما عزّز حسمه المنافسة لصالحه مع نظيره الأمريكي. ووفق متابعة للتقارير الصادرة عن المؤتمر من قبل منصة الطاقة المتخصصة بواشنطن، رجح المشترون الآسيويون عقود الغاز المسال المرنة القادرة على مواجهة تقلبات السوق، وتعديل الأحجام المتعاقد عليها وفق معدل الطلب.

خاص – لوسيل

تطرّق المشاركون في المؤتمر إلى متغيرات سوق الغاز المسال الدولية مؤخرًا، ومن بينها النمو اللافت للنظر لأسطول الظل لناقلات الغاز المسال الروسي. حيث فاز الغاز المسال القطري بثقة المشترين في السوق الآسيوية، بعد تقييم قوي للتداول مقارنة بالأمريكي. وتكتسب الإمدادات القطرية موثوقية أعلى، رغم ما أبدته العقود الأمريكية من مرونة عدم التقيد بوجهة محددة للصادرات، وفق تفاصيل المؤتمر التي نشرها موقع إس آند بي غلوبال (S&P Global).

ويبدو أن قرار الرئيس الأمريكي جو بايدن المعلن نهاية يناير 2024 بتعليق تراخيص مشروعات الغاز المسال الجديدة، كان له أثر سلبي في موثوقية المشترين الآسيويين؛ الأمر الذي عزّز موقف إمدادات قطر. وعزّزت التوسعات التي تشهدها المشروعات القطرية من توقعات إسهامها بربع الإنتاج العالمي من الغاز المسال، بحلول عام 2030، حسب تقرير نشرته بلومبرغ في مارس الماضي. وتُسهم قطر بحصة في واردات عدد من الدول الآسيوية من الغاز المسال، من بينها: الصين، واليابان، والهند، وبنغلاديش، وباكستان، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، كما حلّت في مرتبة ثالث أكبر مُصدر عالمي خلال العام الماضي، تراجعًا من موقع أكبر المصدرين عام 2022.

عقود الغاز المرنة

رجّح المشاركون في فعاليات مؤتمر «أبيك 2024» استعمال العقود المرنة في اتفاقيات الغاز المسال بالقارة، لما توفره هذه العقود من ضمان لأمن الإمدادات، وقابلية لتعديل الأحجام وفق قوة الطلب أو ضعفه. ومن جانب آخر، تؤمّن هذه العقود الإمدادات، في ظل مخاوف نقص المصادر البديلة للوقود ومواصلة خطط تحول الطاقة وتقلبات السوق. ووفّرت العقود المرنة للتجار إمكان تقديم خدمات نقل للشحنات، لجلب مزيد من المكاسب. وتمنح هذه العقود صلاحيات التحوط من المخاطر لمحطات ومرافق الكهرباء المعتمدة

وائل حامد عبدالمعطي

وائل حامد: خارطة توريد الغاز العالمية تغيرت لصالح قطر

قرار بايدن بتعليق تراخيص مشروعات الغاز المسال الجديدة عزز الموقف القطري

على الغاز، التي تعاني السياسات غير الواضحة خلال رحلة تحول الطاقة وخفض الكربون.

ووفق وثائق المؤتمر، تنعكس المزايا السابق ذكرها إيجابًا على المشترين الآسيويين، ورغم أن هذه الميزات تنطبق تمامًا على عقود الغاز المسال الأمريكي فإن العملاء انتابتهم حالة من عدم اليقين تجاهها، ما عزاه محللون إلى فارق أسعار هذه العقود.

وبرّرت جين لياو استنادها بنظرة المشترين إلى حجم الصادرات الأمريكية إلى أوروبا الآخذة في النمو؛ ما يجعل المشتري الآسيوي يفضّل التعاون طويل الأمد مع الشركات الموثوقة. وأشارت لياو إلى أن التعامل مع موّرد موثوق وتقليدي يتيح مناقشة التحديات التي تواجه المشترين - خلال التوريد - مع البائع، على عكس النهج الأمريكي القائم على شراء الغاز الطبيعي المحلي وإسالته وبيعه. وبعد تقييم مزايا التداولات وعيوبها، انحاز المشتري الآسيوي - وفق محللين - إلى موثوقية إمدادات الغاز المسال القطري، مقابل نظيرتها الأمريكية.

ولفت نائب الرئيس التنفيذي لدى شركة الطاقة الدولية إس إي إف إي (SEFE) فابيان كور، إلى أن العقود المرنة ضرورية للتغلب على عدم اليقين في معدل الطلب.

وأضاف أن «الطلب المحلي، وسياسات تحول الطاقة» معياران رئيسان لاختيار الشركات نوعية عقود الغاز المسال، بالإضافة إلى تعزيز العقود بمرونة التعديل وقابليته، مشيرًا إلى أن هذه العوامل تعكس الاختلاف بين رؤية المشترين.

موثوقية الغاز القطري

في الوقت الذي يرى فيه المحللون موثوقية أكبر لدى الغاز المسال القطري بالنظر إلى اتجاهات المشترين، ظهر منافس جديد، لكنه يتمتع بفرص محدودة حتى الآن. لفت المشاركون في مؤتمر «أبيك 24» إلى أن العقوبات التي تهدد الغاز المسال الروسي تعزّز حالة عدم اليقين تجاه توقيع عقود مع موسكو، إذ قد تفتقر الإمدادات حينها إلى الموثوقية رغم انخفاض سعره لمحاولة جذب المزيد من العملاء. وتسعى موسكو لتعزيز أسطولها من ناقلات الظل لنقل مزيد من شحنات الغاز المسال، أسوة بخطتها لاستمرار نقل النفط الخام ومشتقاته دون التقيد بالعقوبات.

وأكد محلل أن فرص الغاز المسال في الشحن على متن هذه الناقلات أقل حظًا من النفط، خاصة أن ناقلات الغاز لم تشهد نموًا واسع النطاق بالقدر الكافي لبث الطمأنينة حتى الآن، وإن موسكو تعوّض أسعار إمداداتها المنخفضة بتكلفة شحن أعلى مثلما يحدث مع شحنات النفط، ما يثري مكاسبها.

وفي المقابل، حذّر معنيون بالشحن على متن ناقلات الظل أن فرص الغاز المسال قائمة، لكنها مهددة في الوقت ذاته بالعقوبات التي تتصاعد يومًا بعد يوم. وأطلق آخرون جرس إنذار من تداعيات الاعتماد على الاستيراد من موسكو، بالنظر إلى أن ناقلات الظل القديمة والمتهالكة قد تعرّض الشحنات للتسرب أو التوقف، ما يجعل غاز روسيا المسال في نهاية الأمر إمدادات غير موثوقة.

تغير خريطة الشراء

يحتل الغاز المسال القطري والأمريكي مساحة كبيرة على خريطة الإمدادات العالمية، وخاصة بعد انسحاب روسيا من مشهد الطاقة في أعقاب غزوها لأوكرانيا. وتمثل قطر والولايات المتحدة مجتمعتين 40 % من سلسلة توريد الغاز المسال العالمية حاليًا، كما يمتلك البلدان وفرة من الغاز منخفض التكلفة، وأسعارًا تنافسية، وشراكات تجارية ذكية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة. وبناءً على ذلك، توقّعت شركة أبحاث الطاقة «وود ماكنزي» أن تتجاوز حصة الغاز المسال القطري والأمريكي بالسوق العالمية حاجز 60 % بحلول عام 2040.

أعد التقرير 4 من كبار محللي الشركة؛ هم: كبير المحللين سيمون فلاورز، ومدير أبحاث الغاز والغاز المسال الأمريكي دالس وانغ، ونائب رئيس أبحاث الغاز والغاز المسال ماسيمو دي أودورادو، ورئيس أبحاث أصول الغاز والغاز المسال غيلس فيرر.

وكشف خبير الغاز والهيدروجين في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، المهندس وائل حامد عبدالمعطي، أبعادًا جديدة حول قرار الرئيس الأمريكي جو بايدن بتعليق موافقات محطات إسالة الغاز الجديدة وتراخيصها في البلاد.

وأبرز عبدالمعطي جانبًا مهمًا للتداعيات المستقبلية للقرار، إذ أكد تغيير خريطة الشراء في السوق العالمية لصالح صادرات الغاز المسال القطرية، حسب ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويقول خبير أوابك، إن صادرات الغاز المسال القطرية قد تجد طريقًا أوسع نطاقًا لها في السوق الدولية، والاستفادة من القرار الأمريكي بتوقيع عقود جديدة لإنتاج مشروع توسعة حقل الشمال العملاق، وفق تصريحات خلال مقابلة مع إحدى الفضائيات. وتابع أن توسعة الحقل القطري تعزز الطاقة الإنتاجية للدولة بنحو 49 مليون طن سنويًا، كاشفًا أنه - حتى الآن - وُقِعت 7 عقود جديدة بشأن إنتاج الحقل، بما يعادل 21 مليون طن سنويًا.

وبحسب خبير أوابك، تُشكل التعاقدات الجديدة لصادرات الغاز المسال القطرية حصة قدرها 43 % من حجم توسعة حقل الشمال.

تداعيات قرار بايدن

فسَّر المهندس وائل عبدالمعطي تداعيات قرار الرئيس الأمريكي، مشيرًا إلى أن التعليق سيشمل 6 محطات كانت تنتظر الحصول على ترخيص، تصل طاقتها الإنتاجية إلى 71 مليون طن سنويًا.

وأوضح خبير أوابك، أن النطاق الزمني الذي كان متوقعًا لتنفيذ المشروعات الـ6 سيتغير، وقد يدفع ذلك نحو إرجاء قرار الاستثمار النهائي بشأنها لمدة تزيد على عام أو عامين، وبالتبعية يؤثر في حجم إمدادات السوق المستقبلية نهاية العام الجاري 2024.

وأضاف أن القرار لم يشمل 7 محطات إسالة عاملة تصل طاقتها الإجمالية إلى 90 مليون طن سنويًا، كما نجت منه 5 محطات قيد البناء بطاقة إجمالية تزيد على 70 مليون طن سنويًا كانت قد حصلت على الموافقات في وقت سابق.

وبخلاف المكاسب التي قد تحصل عليها صادرات الغاز المسال القطرية بالاستفادة من القرار الأمريكي، لفت خبير أوابك إلى أن موقف بايدن يؤثر في المشترين بالسوق، إذ قد يعدّلون وجهتهم نحو مشروعات أخرى حظيت بالموافقات اللازمة.

وقال عبدالمعطي إن الأسواق المستقبلة لصادرات الغاز الأمريكي قد تساورها الشكوك حول تداعيات قرار بايدن «السياسي» على أمنها الطاقوي.

أكبر 10 دول مستوردة للغاز المسال القطري

	النصف الأول 2024 مليون طن
الصين	8.54
الهند	5.59
كوريا الجنوبية	4.75
باكستان	3.58
تايوان	2.80
إيطاليا	2.50
بنغلاديش	2.13
الكويت	1.89
اليابان	1.50
بلجيكا	1.26

6 ركائز تعتمد عليها

إستراتيجية الدولة

58.8 مليون دولار حجم سوق الذكاء الاصطناعي المحتمل في قطر 2026

يشكل الذكاء الاصطناعي العمود الفقري للاقتصاد المعرفي الذي تدعمه رؤية 2030 لدولة قطر، لذلك تبذل الجهات المعنية بالدولة جهودا مكثفة لدعم هذا التحول وفق ما يؤكد عليه الخبراء والمسؤولون وصناع القرار في الدولة، وبلغ حجم سوق الذكاء الاصطناعي في قطر بنحو 31 مليون دولار أمريكي في عام 2022، ويرجح ان يواصل النمو بنسبة 17,4% سنويًا ليصل إلى 58,8 مليون دولار أمريكي في عام 2026، ومن المحتمل ان تتأثر 3 صناعات بالذكاء الاصطناعي وهي البناء والطاقة والقطاع العام.

خاص – **لوسيل**

تعتمد قطر على 6 ركائز في الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي تجعل منها لاعبا حاسما في اقتصاديات المستقبل، ويستخدم اكثر من 94 % من سكان قطر الانترنت وهو من اعلى المعدلات في العالم، و40 % من القطريين الناشطين اقتصاديا تلقوا تعليما جامعيا، وهي اعلى المعدلات في العالم أيضا، لذلك يمكن لهؤلاء ان يساهموا في برامج الذكاء الاصطناعي، وتحتل قطر المرتبة 30 في الترتيب العالمي بمجالات السياحة الطبية، وإذا وظفت الذكاء الاصطناعي فإنها ستبني قاعدة جيدة من اقتصاد المعرفة بهذا المجال. وتهيئ دولة قطر لعملية الانتقال مبلغ 200 مليار دولار تمثل تكلفة برنامج للاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، على أمل أن تجني ارباحا في الناتج المحلي غير النفطي تقدر ب 40 مليار دولار جراء اجندتها الرقمية 2030، وثمة 15 مجالا للاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي بقطر. ويقدر 16.5 تريليون دولار نمو الاقتصاد الرقمي العالمي المحتمل بحلول عام 2028، من بينها 909 مليارات دولار النمو المحتمل في حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي المحتمل بحلول عام 2030.

قطر تملك بنية تحتية بمواصفات عالمية. وبناء على ما سبق يجيء نجاح دولة قطر في الحصول على حق استضافة القمة العالمية للذكاء الاصطناعي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنتظر بدء فعالياتها قبل منتصف ديسمبر المقبل بالدوحة انطلاقا من تطور البنية التحتية التكنولوجية لديها، فضلا عن التشجيع الحكومي للابتكار واستثماره في التقنيات الناشئة ودعم الشركات الناشئة. حيث ان لدى قطر بنية تحتية حديثة ومتطورة داعمة للمتطلبات شبكات الشركات، من خلال توفير سرعة وموثوقية عالية. وينتظر ان يتحدث امام القمة 100 خبير دولي امام قمة الدوحة للذكاء الاصطناعي.

وتعتبر قطر من أول البلدان في العالم التي تتبنى تقنية شبكة ال5G، ما يظهر التزامها لمواكبة آخر تطورات التكنولوجيا في العالم. استثمارات الحكومة في البنية التحتية خلقت أعلى مستويات التغطية لشبكات المحمول في العالم. بالإضافة إلى خطة الحكومة الوطنية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تهدف إلى زيادة تبني وتفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويهدف هذا الاستثمار إلى التأكد من وجود بنية تحتية ذات جودة عالية ليبنى عليها، ولذلك تستقطب القمة العالمية للذكاء الاصطناعي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المقرر عقدها في الدوحة يومي 10 و11 ديسمبر المقبل، أكثر من 2000 مشارك يجتمعون معا تحت شعار «وضع الإنسانية محور لكل تطورات الذكاء الاصطناعي». وتعتبر الفعالية أول قمة عالمية للذكاء الاصطناعي في المنطقة وتنظمها شركة «انسبايرد مايندز Inspired Minds» بدعم من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تلتئم في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، وتجمع نخبة من الخبراء وصناع القرار لاستكشاف أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي».

ما المقصود بالذكاء الاصطناعي وأهمية الاستثمار بمجالاته؟

ووفق تعريف الخبراء له،الذكاء الاصطناعي هو دراسة أجهزة الحاسوب التي يمكنها القيام بالمهام التي تتطلب عادة ذكاء بشريا. ويشير مصطلح «الذكاء الاصطناعي الضيق» إلى أجهزة الحاسوب التي تتفوق على البشر في مجال معين، في حين يشير مصطلح «الذكاء الاصطناعي العام» إلى أجهزة الحاسوب التي يمكنها تجاوز القدرات البشرية في العديد من المجالات. وتشمل التطبيقات الشائعة للذكاء الاصطناعي الخدمات المالية والطاقة والمرافق وتجارة التجزئة والرعاية الصحية والتكنولوجيا والإعلام والترفيه والنقل والخدمات اللوجستية. ويقدّر حجم سوق الذكاء الاصطناعي في قطر بنحو 31 مليون دولار امريكي في عام 2022، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 17.4% سنويًا ليصل إلى 58.8 مليون دولار أمريكي في عام 2026. وتتمحور استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي حول ست ركائز وهي؛ التعليم والوصول إلى البيانات والعمالة والأعمال التجارية والبحوث والأخلاقيات، ستعمل مجتمعة على توجيه دولة قطر نحو التحول إلى مستقبل الذكاء الاصطناعي.

وفق الخبراء، قطر تسمو، تعد اهم ثلاث صناعات من المتوقع أن تتأثر أكثر بالذكاء الاصطناعي – وهي: البناء والطاقة والقطاع العام - قطاعات استراتيجية لقطر. وسيكون الدافع وراء الطلب المستقبلي على حلول الذكاء الاصطناعي في قطر هو برنامج قطر الذكية «تسمو»، والتغلغل المتزايد للذكاء الاصطناعي في الدولة، وتقود قطر ثورة الذكاء الاصطناعي والتقنيات التكنولوجية بخطوات ثابتة لمواكبة التحوّل السريع في هذا المجال. وتستجيب رؤية قطر 2030 لأهداف الدولة المستقبلية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز آفاق التحول الرقمي. تسلط القمة الضوء على عدد من المواضيع والمحاور ذات الأولوية بما فيها «وضع الإنسانية في قلب الذكاء الاصطناعي: التأكيد على كيفية تحويل الذكاء الاصطناعي للصناعات من أجل تحسين المجتمع» و«ذكاء اصطناعي يركز على الإنسانية: تسليط الضوء على موضوع القمة المتمثل في وضع الناس في قلب ابتكار الذكاء الاصطناعي» و«خبرة عالمية في الذكاء الاصطناعي: التأكيد على تجمع القادة الفكريين العالميين في الذكاء الاصطناعي، يتم التركيز أيضا على الرؤية الاستراتيجية لقطر وقيادتها في مجال الذكاء الاصطناعي في المنطقة مع تعزيز الفرص الفريدة للشركات الناشئة والمستثمرين والشركاء التجاريين.

ويأتي تنظيم هذه القمة في الدوحة باعتبار أن الذكاء الاصطناعي يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 باعتباره ممكنا تكنولوجيا حاسما عبر ركائزها الأربع الرئيسية وهي الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية، حيث يدعم الذكاء الاصطناعي هدف الركيزة الاقتصادية في تطوير «اقتصاد قائم على المعرفة، كما يمكن تعزيز التعليم في مجال الذكاء الاصطناعي وخلق حلول محلية، دولة قطر من تسريع انتقالها إلى اقتصاد مدفوع بالمعرفة، فيما أثبت الذكاء الاصطناعي قدرته على دفع التقدم عبر الركائز الاجتماعية والبشرية والبيئية، مما يجعله ضروريا لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

الركائز الست للإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي

ومن المتوقع أن يتم خلال القمة إطلاق الاستراتيجية الوطنية الجديدة للذكاء الاصطناعي 2024. والتي تقترح توصيات محددة على المسؤولين بالدولة لتحديد المسار في عالم الذكاء الاصطناعي الشجاع والانطلاق في مسيرته والتفوق فيه. ووفق تلك المقترحات يتشكل على الصعيد العالمي توافق في وجهات النظر على أن ظهور الذكاء الاصطناعي هو نقطة الانعكاس التكنولوجية التالية وأنه يعادل الثورة الصناعية التي لا نزال نشهد ثمارها ونتائجها. فمن استطاع ان يطور تطبيقات الذكاء الاصطناعي ويطورها سوف يجني ثمارها ويزدهر. وأن قطر في وضع جيد يؤهلها لاغتنام هذه الفرصة الذهبية لكي تصبح فاعلا حاسما في اقتصاد المستقبل القائم على الذكاء الاصطناعي، وتحتاج الى بدء العمل فورا لاغتنام هذه الفرصة قبل ان تفوت، وتعمل على ذلك وفقا للتوصيات الواردة في الركائز الست للاستراتيجية الوطنية المقترحة للذكاء الاصطناعي حتى تحقق مزايا تنافسية مستدامة وتظل فاعلا رئيسيا في الاقتصاد والمجتمع العالميين، ويقتضي هذا الأمر استثمارات كبيرة في تعليم مواطنيها واعادة تدريبهم لتعزيز قدراتهم الحالية بتقنيات الذكاء الاصطناعي وبناء بيئة مواتية لتطوير ذكاء اصطناعي رائد في قطر.

ووفق وثيقة الاستراتيجية المقترحة فإن الركائز الست للاستراتيجية الوطنية المقترحة للذكاء الاصطناعي هي:» التنافس على المواهب برفع الرواتب وبخلق منافسة شديدة بين الشركات للاستحواذ عليها، ويستخدم اكثر من 94 % من سكان قطر الانترنت وهو من اعلى المعدلات في العالم، والوصول الى البيانات امر بالغ الأهمية، ومشهد العمالة المتغير والتحول الى اقتصاد قائم على المعرفة من خلال الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، حيث يسكن في قطر 2.5 مليون 10 % منهم قطريون فقط و40 % من القطريين الناشطين اقتصاديا تلقوا تعليما جامعيا، وهي اعلى المعدلات في العالم التي يستفاد منها بمجال الذكاء الاصطناعي، وتوفير فرص جديدة بمجال الاعمال والاقتصاد، الى جانب التركيز في مجالات معينة على الذكاء الاصطناعي، والطب الدقيق وبيولوجيا الانظمة والاخلاقيات والسياسة العامة.

يقول الدكتور حسن علي «في مجالات الذكاء الاصطناعي انظر مثلا الى تأثيرها على صناعة السياحة الطبية المزدهرة في قطر والتي تحتل فيها الدوحة المرتبة 30 على الصعيد العالمي وفق ما ورد باستراتيجية الذكاء الاصطناعي والتي تطور بسرعة بنية تحتية طبية عالمية الطراز مع العديد من المستشفيات التي حصلت بالفعل على شهادات اعتماد دولية مرموقة، ويمكن ان تساعد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في قطر على تسريع وتيرة نمو السياحة الطبية وتوفير وظائف المعرفة للمواطنين القطريين والمقيمين».

أجندة ثرية بالعناوين تثري تبادل الخبرات والمعرفة

وتسلط القمة العالمية الضوء على مواضيع محورية مثل التفاعل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي، والابتكار القائم على الذكاء الاصطناعي، والحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي. ويسعى المشاركون في القمة إلى تشكيل مخرجات تسهم في تحسين صنع القرار الخاص بالمستقبل الرقمي للمنطقة، فبالإضافة إلى الاطلاع على أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، سيرسم المشاركون ملامح لمستقبل الذكاء الاصطناعي في المنطقة. وتقدم القمة فرصة فريدة للشركات الناشئة والشركات الرقمية بمختلف أحجامها للتواصل مع رواد الصناعة العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي، وتشكيل شراكات استراتيجية، والمساهمة في رسم ملامح مستقبل الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستقطب الفعالية أكثر من 100 متحدث خبير في مجال الذكاء الاصطناعي، وتغطي 10 مسارات متخصصة عبر 4 مراحل رئيسية، مع التركيز بشكل خاص على الصحة الذكية واستكشاف استخدام الذكاء الاصطناعي لإنقاذ الأرواح.

وذكرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطرية أن القمة تعد بمثابة منصة لتبادل الخبرات بين المؤسسات الحكومية وشركات التكنولوجيا الكبرى والشركات الناشئة والمستثمرين والمطورين المهتمين بابتكار الذكاء الاصطناعي. كما ستعمل القمة على استقطاب وبناء منظومة داعمة للذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تحفيز الابتكار وتوفير فرص تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات في المنطقة.

وأوضح السيد حسن جاسم السيد رئيس لجنة الذكاء الاصطناعي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن القمة ستكون منصة رائعة لتبادل الأفكار المبتكرة والاستفادة من الخبرات العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي وجلبها إلى دولة قطر، وذلك بهدف تعزيز جهود الوزارة في أن تصبح مركزا إقليميا للابتكار والذكاء الاصطناعي.

ومن جانبها، قالت الخبيرة بمجالات الذكاء الاصطناعي سارة بورتر «إن الحدث المرتقب يشكل قمة مرموقة تعمل على تيسير الوصول إلى الذكاء الاصطناعي للجميع من خلال توسيع نطاق التعاون والحصول على وجهات نظر شاملة وإنشاء منصة لتبادل المعرفة والخبرات على مستوى العالم».

الرقمنة في صلب ركائز رؤية قطر الوطنية 2030

ويوضح تقرير لمؤسسة البيانات الدولية أنه:» في منطقة الشرق الأوسط وتركيا وأفريقيا، من المتوقع أن تتضاعف الاستثمارات التي سيتم ضخها في قطاع التحوّل الرقمي خلال الفترة من 2020 إلى 2025، مع توقعات أن تصل قيمة الإنفاق على هذا القطاع إلى 58 مليار دولار في العام 2025.

وفي إطار السعي العالمي نحو صياغة استراتيجية اقتصادية قائمة على التكنولوجيا الرقمية، تشهد دول مجلس التعاون الخليجي نقلة نوعية نحو التحوّل الرقمي الشامل على مستوى المنطقة. ووفقًا لوكالة أوليفر وايمان للاستشارات العالمية، انه سيتم بحلول عام 2025 تخصيص ما يزيد على 40% من مجمل استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة لتنفيذ حلول التحول الرقمي.

واستنادًا إلى الفرص والتحديات التي تطرحها الثورة الصناعية الرابعة، يظل التحوّل الرقمي والرقمنة في صلب ركائز رؤية قطر الوطنية 2030. ومن المتوقع أن يصل إنفاق قطر على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ما يُقدر بنحو 9 مليارات دولار بحلول العام 2024، أي بمعدل نمو سنوي مُركب يبلغ 9.2%، وذلك وفقًا لشركة جلوبال داتا لتحليل البيانات. ويأتي ذلك بالتزامن مع برنامج حكومي أطلقته قطر، مؤخرًا، بقيمة 200 مليار دولار للاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، فضلاً عن جهودها الدؤوبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمواهب والكفاءات الدولية. ويفضل حسن استغلال وتطبيق حلول وأدوات تكنولوجيا المعلومات مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، تبذل قطر جهودًا حثيثة من أجل إنشاء بيئة مؤاتية ومتوافقة مع النظام الرقمي وتطبيقاته.

تنحصر تلك المجالات كما حددتها الدولة في 15 مجالا وهي:» الواقع المعزز / الواقع الافتراضي،الحوسبة السحابية،المحتوى الرقمي،إنترنت الأشياء،بوابات الدفع،استشارات تكنولوجيا المعلومات،دمج النظم،برمجيات تخطيط موارد المؤسسات،تصميم وتطوير التطبيقات المخصصة،تحليلات البيانات الكبيرة طائرات بدون طيار، قواعد البيانات الموزعة «بلوك تشين»،الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي استخدام ودعم الأجهزة والبرامج.

حسن جاسم السيد والرئيس التنفيذي ومؤسس شركة «انسبايرمايندز» خلال القمة العالمية للذكاء الاصطناعي في قطر

حمد النعيمي:

خطط قطرية طموحة بمجال الذكاء الاصطناعي

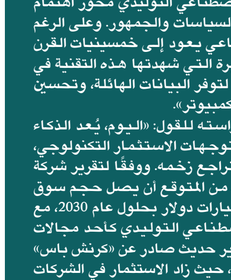

تحت عنوان من المُعالجات الدقيقة إلى الذكاء الاصطناعي: كيف شكّلت 50 عامًا من الابتكار الرقمي اتجاهات الاستثمار الأجنبي المُباشر ذكرت دراسة أعدها السيد حمد بن راشد النعيمي، مدير إدارة الاستراتيجية بوكالة ترويج الاستثمار بأنه:» إدراكًا للإمكانات الهائلة للاقتصاد الرقمي، أطلقت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجيات طموحة في مجالي الذكاء الاصطناعي والتحوّل الرقمي. في دولة قطر، يُشكل التحوّل الرقمي ركيزة أساسية لاستراتيجية النمو الاقتصادي. وتسعى الدولة إلى إسهام الأجندة الرقمية 2030، التي تم إطلاقها مؤخرًا، بمبلغ 40 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وخلق 26,000 فرصة عمل جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول عام 2030. ويُعزز هذا الاتجاه الاستثمارات الضخمة التي تضخها الدولة في هذا المجال، مع توقعات بوصول الإنفاق السنوي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى 6.2 مليار دولار بحلول عام 2026، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 9.2%. وتُعد المشاريع الكُبرى؛ مثل منطقة جوجل السحابيّة، ومركز بيانات مايكروسوفت السحابيّة، ومدينة لوسيل الذكيةَ دليلاً ملموسًا على جاذبية قطر كمركز تكنولوجي رائد للمُستثمرين الأجانب.

ورصدت الدراسة:» أن الاقتصاد الرقمي العالمي شهد تحوّلاً جوهريًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استثمرت العديد من دول العالم بكثافة في هذا القطاع، الذي يُمثل حاليًا 15% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بقيمة إجمالية بلغت 15.2 تريليون دولار في عام 2022 وفقًا لتقارير البنك الدولي. هذا النمو السريع، بمعدل الضعفين ونصف الضعف مقارنة بنمو الاقتصاد الأوسع، أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الرقميّة من 520 مليار دولار في عام 2010 إلى 653 مليار دولار في عام 2022، بحسب تقرير صادر عن وكالة ترويج الاستثمار في قطر حول الاستثمار الأجنبي المُباشر الرقمي. وتتوقع مؤسسة «فورستر» (Forrester) نمو الاقتصاد الرقمي العالمي من 11.8 تريليون دولار في عام 2023 إلى 16.5 تريليون دولار بحلول عام 2028، مدفوعًا بشكل رئيسي بقطاعات مثل التجارة الإلكترونية والسفر، والتي تتصدرها الأسواق الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين ».

واشارت الدراسة الى أن:» إطلاق شركة «أوبن إيه آي» (Open AI) « لتقنية الذكاء الاصطناعي «جات جي بي تي» (ChatGPT) في أواخر عام 2022 أثار حماسًا كبيرًا واهتمامًا واسع النطاق، وسرعان ما أصبح الذكاء الاصطناعي التوليدي محور اهتمام رئيسي للمُستثمرين وصُنّاع السياسات والجمهور. وعلى الرغم من أن مفهوم الذكاء الاصطناعي يعود إلى خمسينيات القرن الماضي، فإن التطورات الكبيرة التي شهدتها هذه التقنية في السنوات الأخيرة جاء نتيجة لتوفر البيانات الهائلة، وتحسين الخوارزميات، وتطوّر أجهزة الكمبيوتر».

ويخلص حمد النعيمي في دراسته للقول: «اليوم، يُعد الذكاء الاصطناعي واحدًا من أبرز توجهات الاستثمار التكنولوجي، دون ظهور أي مؤشرات على تراجع زخمه. ووفقًا لتقرير شركة «جلوبال داتا» (GlobalData)، من المتوقع أن يصل حجم سوق الذكاء الاصطناعي إلى 909 مليارات دولار بحلول عام 2030، مع تركيز خاص على الذكاء الاصطناعي التوليدي كأحد مجالات النمو الرئيسية. وقد أشار تقرير حديث صادر عن «كرنش باس» (Crunchbase) إلى هذا التوسع، حيث زاد الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي إلى 24 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2024، وهو ما يُمثل أكثر من ضعف الاستثمار مقارنةً بالربع الأول من العام نفسه. ويعكس هذا النمو الإقبال المتزايد على الذكاء الاصطناعي باعتباره تقنية تحويلية شاملة تُستخدم في مختلف القطاعات، من أبرزها: الرعاية الصحية، حيث يسهم في تحسين التشخيص، ووضع خُطط العلاج، وكذلك في التصنيع، ويُساعد في تحسين عمليات الإنتاج وإدارة سلاسل التوريد».

- 3 صناعات تتأثر بالذكاء الاصطناعي وهي البناء والطاقة والقطاع العام
- 30 هو ترتيب قطر بمجالات السياحة الطبية العالمية
- 100 خبير يتحدثون أمام قمة الدوحة للذكاء الاصطناعي
- 200 مليار دولار تكلفة برنامج للاستثمارات في قطاع التكنولوجيا

7.6% نسبة نمو سوق

العقارات بقطر 2028

6 تحديات رئيسية تواجـــــــه المطورين العقاريين

صلاح بديوي

تعمل وزارة البلدية ممثلة في الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري على مواجهة حزمة من التحديات التي تواجه المطورين العقاريين في الدولة، والتي كشف جانب منها أبرز المطورين العقاريين خلال فعاليات منتدى قطر العقاري الثاني التي اختتمت مؤخرا بالدوحة، وتلك التحديات تعوق عمل المطورين لكونها تتسبب في تباطؤ نمو الاستثمارات في المجال العقاري، والى جانب ذلك تعمل الوزارة على تعزيز الشفافية ورقمنة العمليات، والعمل على تلبية الطلب المتزايد بمجالات الاسكان الميسور، وادارة المخاطر المتعلقة بتقلبات الاقتصاد العالمي، ودراسة مستجدات اتجاهات السوق العقاري، وحث المطورين على الالتزام بالممارسات البنائية الخضراء.

ووفق ما ذكره سعادة السيد عبدالله بن حمد بن عبدالله العطية، فإن قطر لديها استثمارات هائلة في مشاريع البنية التحتية حيث عززت جاذبية القطاع العقاري في دولة قطر، وجعلتها تتصدر دول العالم في الأمن ومستوى الصحة وجودة الحياة، إضافة الى البنية التحتية التشريعات الحديثة، التي أسهمت في تهيئة بيئة جذابة للمستثمرين، الأمر الذي جعل اقتصاد قطر أحد أسرع اقتصادات المنطقة نموا، حيث بلغ حجم التداولات العقارية خلال عام 2023 والنصف الأول من 2024 أكثر من 27 مليار ريال قطري.

فيما شدد المهندس خالد بن أحمد العبيدلي، رئيس الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري على مساهمة الهيئة في تعزيز شفافية السوق العقاري وضمان حقوق المستثمرين والمستأجرين ودعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز شفافية السوق العقاري من خلال وضع الأطر التنظيمية المبنية على دراسة احتياجات المستثمرين والشركات، مما يسهم في تنظيم السوق بشكل أفضل، وبالإضافة إلى ذلك.

وخلال حواره مع صحيفة الشرق قال «أن الهيئة بصدد عمل دراسة بالتعاون مع وزارة العدل للعمل على إعطاء سند ملكية مبدئي للمستثمرين، وسيتم تطبيقه خلال العام القادم، وسيتم تسليم سند الملكية المبدئي بعد انتهاء البناء والتأكد من المواصفات بناء عليه سيتم إعطاء المستثمر سند الملكية الأصلي. موضحا ان الهيئة عند ترخيص أي مشروع ستقوم بمعالجة كافة الملاحظات منذ بدايتها ثم إعطاء السند المبدئي، وبذلك يمكنه الحصول على مميزات الإقامة واستكمال كافة اجراءاته وأعماله.

معالي رئيس الوزراء يتابع المنتدى العقاري

دراسة للأسواق:

67.2 % تستحوذ عليها العقارات السكنية من قيمة السوق

كشف تقرير لـ «أوشن إكس» أن القيمة المقدرة لسوق العقارات بدول مجلس التعاون تبلغ 4.43 تريليون دولار (ما يعادل 16.6 تريليون ريال) وذلك خلال عام 2023، كما توقع أن تصل قيمة السوق إلى 4.55 تريليون دولار (ما يعادل 17 تريليون ريال) خلال عام 2024، ويتوقع ان تصل الى 5 تريليونات دولار أمريكي 2028م ما يعادل 18.50 تريليون ريال استحوذت العقارات السكنية على ما نسبته 67.2% من قيمة ذلك السوق، فيما استحوذت العقارات التجارية على 32.8%.

وتفيد منصة «موردور إنتلجنس» في تقرير لها بأن حجم سوق العقارات التجارية في قطر بلغ 15.62 مليار دولار عام 2023، وسط توقعات بأن يصل إلى 22.5 مليارا بحلول 2028 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 7.6%. وبحسب المصدر ذاته بلغ حجم القطاع السكني 4.3 مليار دولار في عام 2023 ومن المتوقع أن يسجل القطاع نموا مركبا يزيد عن 6.2% خلال الفترة 2024-2029.

من المتوقع أن تنمو صناعة صناديق الاستثمار العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي من 10.37 مليار دولار أمريكي في عام 2024 إلى 15.40 مليار دولار امريكي بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 8.24% خلال الفترة المتوقعة.

ينتظر ان تبلغ قيمة سوق العقارات العالمي 613.60 تريليون دولار امريكي بمعدل نمو 3.25 % سنويا حتى عام 2028 وبالتالي يزيد حجم السوق الى 927.40 عام 2028، ويتوقع ابرام 9.99 تريليون دولار في 2028 قيمة الصفقات العقارية العالمية.

ترويج الاستثمار:

4.1 % نمواً سنوياً مركباً للعقارات حتى 2028

في ظل اقتصاد مرن وسياسات عقارية تواكب العصر، شهد قطاع العقارات في قطر نموًا كبيرًا بلغ بمعدل 34% في الفترة ما بين عام 2015 إلى عام 2023، ومن المتوقع أن يواصل مساره التصاعدي، بمعدل نمو سنوي مركب 4.1% حتى عام 2028، وفقًا لتقرير صدر مؤخرًا عن وكالة ترويج الاستثمار ومنصة «هايوندو» للتسويق العقاري بعنوان «القطاع العقاري في قطر: توسيع الآفاق وتعزيز فرص النمو». يرجع هذا النمو الملحوظ إلى عدة عوامل، منها زيادة النمو في إجمالي الناتج المحلي، والتدفقات السكانية، وفرص العمل الوفيرة، والسياسات الحكومية الداعمة. ومثلت الاصلاحات التي أُدخلت على نظام ملكية العقارات في قطر واحدة من المبادرات غير المسبوقة، حيث تسمح لغير القطريين بتملك العقارات والاستثمار في القطاع العقاري. تقدم هذه المبادرات مجموعة من الامتيازات، مثل الإقامة الدائمة، والتملك من الاستثمار في أنشطة تجارية محددة. كما تقدم المؤسسات المالية في قطر قروضًا عقارية جاذبة وبفوائد تنافسية وشروط مرونة، مما يعزز جاذبية القطاع للمستثمرين ومشتري المنازل. وكان لهذا التنوع المتزايد في العقارات، إلى جانب جودة الحياة في البلاد، دوره في جعل قطر وجهة مفضلة للاستثمارات العقارية.

وتكشف وكالة ترويج الاستثمار على موقعها أن قطاع العقارات في قطر قد تطور بفعل عدد من العوامل، منها زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتدفق السكان، مصحوبًا بتوفر فرص العمل والسياسات الحكومية المواتية التي تسهم في نمو قطاع العقارات في الدولة. وقد تطورت إمكانات السوق بشكل أكبر بعد الاستثمار في مشاريع الإنشاءات العملاقة التي تصل قيمتها إلى 250 مليار دولار، وقرار مجلس الوزراء رقم (28) لسنة 2020 بشأن تحديد المناطق التي يجوز فيها لغير القطريين تملك العقارات، والانتفاع بها، وشروط وضوابط ومزايا وإجراءات تملكهم لها، وانتفاعهم بها بمقتضى هذا القرار.

وأقرت الحكومة القطرية إصلاحات جديدة غير مسبوقة على نظام ملكية العقارات، توفر لغير القطريين أهلية التملك والاستثمار في قطاع العقارات لأول مرة. ويُمنح المقيمون الذين يستثمرون ما لا يقل عن مليون دولار في قطاع العقارات الإقامة الدائمة، التي توفر مزايا مثل الرعاية الصحية المجانية، والتعليم المجاني، وإمكانية الاستثمار في بعض الأنشطة التجارية. كما يُمنح المقيمون الذين يستثمرون ما لا يقل عن 200000 دولار تصريح إقامة لمدة 5 أعوام قابل للتجديد. وقد سُنَّت هذه السياسات الحكومية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية، وتطوير قطاع العقارات في قطر.

ال عثمان:

أبرز التحديات التي تواجه المطورين

حول التحديات التى تواجه المطورين العقاريين، يقول ابراهيم قاسم ال عثمان الرئيس التنفيذي لشركة المتحدة للتنمية «إن البيئة الاستثمارية في قطر واعدة وواقع، والاستثمار العقاري رافد مهم منها، بيد ان المستثمر العقاري يتطلع لعائد استثماري يتراوح بين 12-5 % باستثناء قطاع النفط والغاز والصناعات الاخرى، بيد أنه بالمجال العقاري ما حدث بعد انتهاء المونديال هو تباطؤ انشاء المشاريع بشكل كبير، وبعد أن رصدنا زيادة في الطلب على العقارات قبل المونديال بيد انه مع نهايته بات العرض في العقارات اكثرمن المتوقع، الامر الذي اثر على الايجارات واسعار بيع العقارات، والأكثر اهمية ارتفاع معدلات الفائدة خلال العامين الماضيين بشكل غير مسبوق وهذا اثر على السوق العقاري وبات المستثمر افضل له ان يودع وديعة في البنك ويأخذ عليها عائدا».

ومضى ال عثمان قائلا «واليوم بات هناك نزول في اسعار الفائدة وهذا من الممكن ان يحفز الاستثمار مرة اخرى في القطاع العقاري، ولكن ثمة مخاوف اخرى عندنا من بينها عدم الوضوح في الرؤية بالنسبة للمستثمر المحلي، وعلى سبيل في شركتنا 50% مستثمرون قطريون محليون نحتاج بعض التسهيلات في عملية استقطاب رؤوس الاموال من الخارج، وهذا يمر بنظام هناك جهات مسؤولة عنه».

واوضح ان المستثمر الأجنبي والمحلي يريد أن يتأكد أن الاستثمار العقاري في دولة قطر مجز وجاذب للمستثمرين، ولأجل ذلك يجب ان يكون هناك سهولة بحيث يستطيع دخول قطر والحصول على اقامة، هذا يسهل الامور ويمكن المستثمر من الاستقرار واسرته في البلد، وهذا الأمر يعود بمردود على الايجارات وشراء للوحدات السكنية».

وخلص للقول «وفي قطر تكلفة العقارات لدينا كمطورين أعلى وتتمثل في تكرار المتطلبات عبر الدوائر الحكومية المعنية المختلفة الامر الذي يصعب من الاستثمار العقاري ويجعل المستثمر يتردد، بيد ان الجزء الجيد في الموضوع ان المسؤولين في هيئة التنظيم العقاري يعملون على تلك التحديات ونحن في حديث مباشر معهم لتذليل العقبات وتسهيلها للمستثمرين وللمطورين بحيث تعطينا نوعا من الشفافية، ونتمنى تبلورها خلال الربع الاول من عام 2025 الامر الذي يحفز وينشط الاستثمار».

المهندي:

أحدث وسائل الاستدامة والتحول الرقمي

يقول الدكتور المهندس سعد بن أحمد المهندي رئيس هيئة الاشغال العامة «إن 90 % من عمليات الاشغال العامة تعتبر البنية التحتية لها مهيأة للوصول الى التحول الرقمي لكونها تمت اتمتتها بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتتبنى اشغال مبادرات لتحقيق الجودة والكفاءة والاستدامة في المشاريع، وفيما يخص الانشاءات نتجه للانتقال من استخدام النموذج التقليدي في تشييدها الى استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا لتقليل استهلاك الكهرباء وجودة العمالة، وقطر وصلت للتميز في مبادرات جيدة بخصوص المدن الذكية، ولدينا مبادرة انشاء 4 مدارس نجحنا في تقليل نسبة الهدر بنسبة اكثر من 80 % في انشاءاتها مقارنة بالطريقة التقليدية، ولدينا 340 مبنى مؤهلة بالاستدامة والمدينة الخضراء وهي من اعلى المعايير الموجودة في تحقيق الاستدامة».

ومضى المهندي قائلا «والبنية التحتية اهم العوامل لأي مطور عقاري ومدى جودتها بالمكان الذي يعمل فيه ودولة قطر وصلت للتميز وتتوفر بها اهم عوامل الجذب».

قطيفان جزيرة متكاملة

يقول سعادة الشيخ ناصر بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة قطيفان للمشاريع: «إن قطيفان ليست جزيرة ترفيهية فحسب انما بدأت بإنشاء مدينة للالعاب المائية ثم تطورت لتكون مشروع مدينة عمرانية متكاملة تشمل كل الجزيرة، والقطاع الترفيهي في الدولة بات يوفر اغلب الوسائل الترفيهية الموجودة حول العالم، ولكون قطر شبه جزيرة 85 % من محيطها مياه، فإن تسويق منتجعاتها على الشواطئ اساس قوتها سواء كانت السياحة او غيرها، وكاس العالم كانت دعاية قوية للدولة وجعلها ملء اسماع وانظار العالم، ودعم هيئة السياحة لنا كمطورين لمسنا اثاره العام الماضي عبر زيارات الاجانب والمراكب السياحية، والقطاع العقاري يواجه صعوبة بعد كاس العالم، ونحن ندرس الطلبات الفعلية والسوق وعلى ضوء ذلك نطور منتجات جديدة ومبتكرة تدعم تلك الطلبات. واضاف «وتعد الشراكة مع مجموعة جي إم جي القابضة جزءًا من تعاوننا الممتد على مختلف المستويات، فهي تعكس بشكل جلي أهمية جزيرة قطيفان الشمالية كبيئة استثمارية جذابة. نحن متحمسون لتوفير كافة سبل الدعم الممكنة لمشروع إس إل إس الدوحة ذا جروف ريزيدنسز، والذي صممته شركة زها حديد للهندسة المعمارية، والمساهمة في تحقيق رؤيته الطموحة، جنبًا إلى جنب مع مواكبة احتياجات السوق بمزيد من الخيارات السكنية الفاخرة التي ترسخ مكانة قطر كوجهة رائدة للمعيشة الراقية والمستدامة».

الطيب:

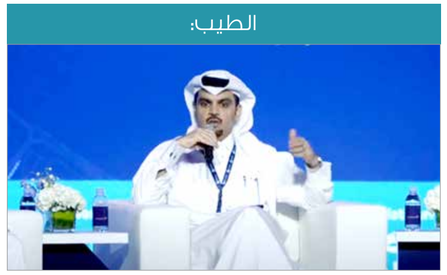

مطلوب تدخل حكومي لموازنة الطلب بالعرض

يقول المهندس احمد محمد الطيب الرئيس التنفيذي لشركة بروة العقارية ان الحكومة مطالبة بالتدخل لإحداث التوازن بين العرض والطلب في السوق المجال العقاري القطري حال حدوث اية فقاعات في ايام الطفرات وارتفاع الاسعار، وهذا هو السبب الاساسي لتاسيس شركة بروة العقارية سنة 2005.

ويستطرد الطيب قائلا «عندما حدث الزيادة في الطلب على العقارات في السوق جراء التوسع في مشاريع النفط والغاز، تم تكليف شركة بروة العقاري كقطاع حكومي تطويري ان يشارك القطاع الخاص في تطوير مشروعات نوعية عقارية للحد من ارتفاع الايجارات والاسعار وتوفير الحلول المطلوبة من خلال تشييد وحدات سكنية وعقارية يعزف المطورون العقاريون عن تشييدها، حيث طورنا الوحدات السكنية الخاصة بمجمع راس لفان بالخور».

واوضح أن «بداية تطور مشاريع البنية التحتية نهاية 2010-2011 عندما بدأت الاستملاكات لتوسيع الشوارع والتي ادت لتوفير سيولة في السوق ادت الى ارتفاع مفاجئ في الإيجارات، الامر الذي صعب على الفئة محدودة الدخل السكن في اي منتج بالسوق، وهنا قامت بروة العقارية ببناء مجمعات عمرانية للحد من ارتفاع الايجارات ومواجهة الفقاعة العقارية في هذه الحقبة من التطورالمفاجئ في اسعار ايجارات العقارات».

وأضاف أحمد الطيب «مع بداية مشاريع البنية التحتية ارتفعت اسعار سكن العمال حيث شيدت بروة مدنا عمالية للحد من التفلت في الاسعار وانهينا فقاعة عقارية وخلال المونديال شيدنا مشروع مدينتنا والمشروع الارجنتنيني، إذا دور الدولة يبدو واضحاً في التدخل لتوفير الحلول لتفادي الفقاعات العقارية».

وخلص للقول «ونحن نواجه صعوبات في العرض والطلب بعد كاس العالم وهنا ياتي دور الابتكار، كل منتج عقاري يبتكر شيئا يعوض من خلاله النزول بالايجارات لانه دوما توجد فرص يتوجب ان يكون المطور ذكيا ويقتنصها لمواجهة التحديات. وان هيئة تنظيم العقاري تضع القوانين للتغلب على التباطؤ العقاري الذي نواجهه بحيث يتم جذب الاستثمار الاجنبي الراغب في بيئة استثمارية تكون القوانين فيها واضحة وان يكون هناك تسهيل عملية تحويل وادخال الاموال بسهولة وتسهيل عملية تسجيل وبيع العقارات، وسن التشريعات الخاصة بقوانين الاقامة، والسوق القطري مقارنة بالاسواق حولنا يعد من الاسواق الآمنة المتوازنة المحققة للعوائد».

العلي: ركائز تنشيط الحركة العقارية

يقول المهندس علي محمد العلي الرئيس التنفيذي لشركة الدبار القطرية «المكونات والركائز الاساسية التي يبنى عليها تنشيط الحركة العقارية 3 ركائز الاولى منها وجود مطورين عقاريين على مستوى عال من الخبرة محليا وعالميا، واستراتيجية الدولة في تنشيط الحركة عبر وجود فعاليات وخلق الفرص، واليوم القطاع العقاري سكني تجاري تعليمي ترفيهي وإداري وخلق مدن وفرص جديدة ووجود المناطق الحرة الصناعية، إضافة الى التحفيز الحقوقي متمثلا في قانون التملك 2020 اضاف ونشط تملك الاجانب وتنشيط الحركة، اضافة الى الدعم الموجود، ماء وكهرباء، والركيزة الثالثة وجود المنظم العقاري ممثلا في الهيئة التي تعمل على تسهيل وتذليل كل العقبات التي يواجهها المطورون».

واستطرد العلي قائلاً «إن قطر شيدت وتشيد منظومة متكاملة لأي مستثمر، وأي مستثمر عندما يقرر الاستثمار في اي بلد يدقق على الاحصائيات، ومعدل دخل الفرد في قطر من اعلى المعدلات في العالم، وبناء على اخر احصائيات الشركات الاستشارية العالمية فإنها تشير الى أن معدل النمو بالاسواق العقارية القطرية 6.2 % سنويا حتى 2029 بما يقدر بمبلغ قيمته 500 مليون دولار يضخ بمجال الاستمثار العقاري خلال الفترة المقبلة وهذا يوحي بوجود فرص كثيرة في الوعب وسميسمة ولوسيل وقطيفان واماكن اخرى تحتاج للاستغلال».

عبدالله حسن المحشادي

علي محمد العلي

ويقول عبدالله حسن المحشادي الرئيس التنفيذي لمدينة الوعب «ان الاستثمار في القطاع العقاري واعد، وكل من المطور والمشتري في حاجة لتمويل، والبنوك القطرية لا تزال ترى انه يوجد مجال للتطوير بالمجالات العقارية وتدعم ذلك، بيد ان ان اسعار الارباح ينتظر ان تستمر في الهبوط وهذا يخلق فرصا للمطورين في السوق لعرض منتجات تتماشى واحتياجات الزبائن».

واضاف «إن السوق القطري واعد لكون انه توجد فرص به لم تستغل بعد، ووفق رؤية قطر فإن الدولة تستبدل العمالة ذات اللياقات الزرقاء بنظيرتها البيضاء الامر الذي يخلق فرص بناء كثيرة، والمسؤولين في المؤسسات المالية مطالبين بإعداد حلول تخدم الطرفين، وهناك من سكان قطر من يطمحون لشراء وحدات، ولو أعطت المؤسسات المالية حلولا سوف نتغلب على تلك العقبات، والمطورون يحتاجون الكثير من الدعم من البنوك لضمان استمرارية البناء لأنها المحرك الاول الاقتصاد المحلي».

العدد 2808 – الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ ـ 5 نوفمبر 2024

المطورون العقاريون.. تحديات وأرقام

تعمل وزارة البلدية ممثلة في الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري على مواجهة حزمة من التحديات التي تواجه المطورين العقاريين في الدولة، والتي كشف جانبا منها أبرز المطورين العقاريين خلال فعاليات منتدى قطر العقاري الثاني التى اختتمت مؤخرا بالدوحة، وتلك التحديات تعوق عمل المطورين لكونها تتسبب في تباطؤ نمو الاستثمارات في المجال العقاري، والى جانب ذلك تعمل الوزارة على تعزيز الشفافية ورقمنة العمليات، العمل على تلبية الطلب المتزايد بمجالات الاسكان الميسور، وادارة المخاطر المتعلقة بتقلبات الاقتصاد العالمي، ودراسة مستجدات اتجاهات السوق العقاري، وحث المطورين على الالتزام بالممارسات البنائية الخضراء.

قيمة سوق العقارات العالمي

613.60 تريليون دولار
2023 بمعدل نمو محتمل 3.25 % سنويا

927.40 تريليون دولار
القيمة المحتملة عام 2028

9.99 تريليون دولار
قيمة الصفقات العقارية المتوقع عالميا 2028

القيمة السوقية للعقارات الخليجية

4.43 تريليون دولار 2023

4.55 تريليون دولار 2024

5 تريليونات دولار توقع محتمل 2028

10.37 مليار دولار نمو صناعة صناديق الاستثمار 2024

%67 عقارات سكنية

%33 عقارات تجارية

القيمة السوقية للعقارات القطرية

15.62 مليـــــار دولار
2023

22.5 مليـــــار دولار
توقع محتمل بحلول 2028

3004
صفقات عقارية بمناطق شراء الاجانب بقيمة 12 مليار ريال خلال 9 أشهر من عام 2024

1272
صفقة بقيمة 4.56 مليار ريال بيوت وفيلات بمناطق الأجانب

1049
صفقة بقيمة 4.1 مليار ريال أراض بمناطق الأجانب

394
صفقة بقيمة 848 مليون ريال بجزيرة اللؤلؤة

6 تحديات تواجه المطورين العقاريين

- عدم وضوح رؤية الدولة في دعم الاستثمار العقاري
- تباطؤ النمو في تشييد المشاريع عقب كأس العالم 2022
- ارتفاع معدل الفائدة خلال العامين الماضيين أثر على السوق العقاري
- الحاجة للمزيد من التسهيلات والحوافز لاستقطاب رؤوس الأموال
- تكرار متطلبات الجهات المعنية يجعل تكلفة تشييد العقارات الأعلى في قطر
- مطلوب تدخل حكومي للموازنة بين العرض والطلب للتغلب على التباطؤ العقاري

لوسيل إنفوجرافيك

المصدر:
لوسيل وجهات محلية ودولية

www.lusailnews.net

By:
Hatem Alqadi

العدد 2808 – الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ ـ 5 نوفمبر 2024

300 شركة ألمانية تساهم بالاقتصاد القطري

الشراكة الإستراتيجية عنوان بارز للتعاون بين الدوحة وبرلين

لقاء بين قيادات غرفة قطر مع وفد الجمعية الألمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة

خاص – لوسيل

شكل الاقتصاد والشراكة الإستراتيجية عنوانا بارزا في تنامي العلاقات القطرية الألمانية التى بدأت منذ كثر من 60 عاما، وفي الآونة الأخيرة جرى تفعيل وتوقيع عدد من الاتفاقيات الإستراتيجية بين الجانبين من بينها اتفاق التجارة الحرة، واتفاقية لإقامة «شراكة في قطاع الطاقة» تهدف لتزويد ألمانيا بالغاز المسال ابتداء من العام 2026. وتبلغ قيمة الاستثمارات القطرية في المانيا 25 مليار يورو، وتشمل قطاعات صناعة السيارات، والاتصالات، والضيافة والخدمات المصرفية، وغيرها من القطاعات المهمة.

ووفق سجلات رسمية «بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العام الماضي 7,1 مليار ريال، مقابل 6,8 مليار ريال عام 2022، وبزيادة بلغت نسبتها 4,4%، مما يجعل المانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لدولة قطر، وتمتلك دولة قطر حصصا في أهم المجموعات التجارية والمصرفية الألمانية، ومن بينها مجموعة «فولكس فاغن» العملاقة لصناعة السيارات، وتساهم فيها بحصة تبلغ قيمتها 9 مليارات دولار أمريكي، وتستثمر في مجموعة إمدادات الطاقة «أر دبليو إي - RWE AG»، من أكبر منتجي الطاقة المتجددة على مستوى العالم، بمبلغ 2,4 مليار يورو، وبحصة تبلغ 21% في شركة «سمينز» الرائدة، المتخصصة في مجال الطاقة والإلكترونيات، بما في ذلك الرعاية الصحية والبنية التحتية، وحصة تساوي 6,1% في «دويتشه بنك» أحد أهم البنوك العالمية المعروفة بدورها الريادي في الاستثمارات والصفقات العالمية الكبرى، كما تستحوذ الدولة على حصة قدرها 49% بشركة «سولار وورلد» لصناعة تكنولوجيا الألواح الشمسية، التي تصنف من كبريات الشركات العالمية في هذا المجال.

ووقعت قطر للطاقة اتفاقا مع شركة «كونوكو فيليبس» لتصدير الغاز المسال إلى ألمانيا لمدة 15 عاما بدءا من عام 2026. وقال سعادة السيد سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، إن الاتفاق سيوفر لألمانيا مليوني طن من الغاز المسال سنويا، تصل من راس لفان في قطر إلى محطة الغاز المسال شمالي ألمانيا. وأضاف الكعبي أن ألمانيا تمثل أكبر سوق للغاز في أوروبا، مؤكدا الالتزام بدعم أمن الطاقة فيها.

> الكواري: قطر توفر محفزات ومزايا للمستثمر الأجنبي

> العبيدلي: رجال الأعمال القطريون مهتمون بشراكات طويلة الأمد

> 2 مليون طن سنويا من الغاز القطرى لألمانيا حتى 2026

تعزيز الاستثمارات المتبادلة

وخلال لقاء جرى بين غرفة قطر ووفد من رجال الاعمال الالمان مؤخرا اشار السيد محمد بن احمد بن طوار الكواري النائب الأول لرئيس غرفة قطر، الى العلاقات المتميزة التي تجمع بين دولة قطر وجمهورية المانيا الاتحادية في مختلف المجالات وخصوصا في الجوانب التجارية والاقتصادية، واهمية تعزيز الاستثمارات المتبادلة، لافتا الى وجود عشرات الشركات الألمانية في السوق القطري، حيث تعمل في قطاعات متنوعة كالتجارة والمقاولات والخدمات والشحن والأجهزة والمعدات الطبية وغيرها، وفي الجانب المقابل، تتنوع الاستثمارات القطرية في ألمانيا لتشمل قطاعات مختلفة مثل صناعة السيارات، الطاقة والالكترونيات، الطاقة الشمسية، البنوك، الرعاية الصحية، البنية التحتية، متوقعا أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من الاستثمارات القطرية في ألمانيا.

> 25 مليار يورو استثمارات قطرية بكبرى الشركات الألمانية

ودعا بن طوار الشركات الألمانية إلى الاستفادة من المحفزات والمزايا التي توفرها قطر للمستثمر الأجنبي واستكشاف الفرص المتاحة للاستثمار في قطر، حيث تتوفر في قطر بنية تحتية على مستوى عالمي، ومنظومة تشريعية تتضمن العديد من التشريعات والقوانين المحفزة على الاستثمار والتي جعلت من دولة قطر مركزا عالميا رائدا للأعمال والاستثمار، مما يجعل بيئة الاعمال في قطر جاذبة للشركات العالمية الكبرى، لا سيما في ظل تشريعات اتاحت الفرصة للمستثمرين الأجانب للتملك بنسبة 100% في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية، علاوة على ما توفره المناطق الحرة والصناعية واللوجستية من فرص استثمارية رائدة ومحفزات استثمارية جاذبة.

إنشاء شراكات حقيقية

واكد بن طوار دعم غرفة قطر وتشجيعها للتعاون والشراكة بين الشركات القطرية والألمانية، مضيفا ان الغرفة ترحب بمزيد من الشركات الألمانية في السوق القطري والاستفادة من التكنولوجيا الألمانية، كما تشجع المستثمرين القطريين إلى استكشاف الفرص المتاحة للاستثمار في المانيا وتعزيز التعاون مع الشركات الألمانية وانشاء شراكات حقيقية سواء في قطر أو في المانيا، خاصة وأن المانيا تعتبر وجهة استثمارية جاذبة وتزخر بالكثير من الفرص الاستثمارية في أغلب القطاعات، وأن الشركات الألمانية العاملة في قطر تلعب دورا هاما في تطوير الاقتصاد القطري.

فقد بلغ عدد هذه الشركات ما يزيد عن 300 شركة تعمل في قطاعات حيوية كالإنشاءات والبنية التحتية والخدمات الاستشارية. بالإضافة لذلك فإن ألمانيا تعتبر مقصدا مهما للاستثمارات القطرية التي بلغت نحو 25 مليار يورو».

وخلص للقول «تشمل هذه الاستثمارات مشروعات حيوية في قطاعات السيارات وتكنولوجيا المعلومات والبنوك. ولابد من الإشارة هنا إلى أن النقل الجوي يقوم بدور رئيسي في مد جسور التعاون والتواصل الثنائي في المجالات التجارية والسياحية والاستثمارية والثقافية بين بلدينا. فالرحلات العديدة التي تقوم بها الخطوط الجوية القطرية إلى ألمانيا ساهمت في ارتفاع عدد الزائرين الألمان إلى دولة قطر الذي تزايد بنسبة عالية عام 2017».

شراكات طويلة الأمد

من جهته قال السيد محمد بن أحمد العبيدلي عضو مجلس إدارة غرفة قطر إن رجال الأعمال القطريين مهتمون بشراكات طويلة الأمد مع الشركات الألمانية، وأن القطاع الخاص في كلا البلدين عليه دور في تعزيز الميزان التجاري بين البلدين، خاصة في ظل توفر البنية التحتية في قطر لاستيعاب استثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وأن هناك رغبة من جانب رجال الأعمال القطريين في الاستفادة من التكنولوجية الألمانية في الصناعة.

وأكد العبيدلي أن دولة قطر تعتبر محطة هامة في المنطقة ومركزاً للاستثمار وفرص الأعمال للتوسع في الأسواق الخارجية، وأن القطاعات التي يمكن للقطريين والألمان التعاون فيها متنوعة لاسيما في قطاعات التكنولوجية المصرفية والأمن الغذائي والسياحة وتنظيم الفعاليات الكبرى والرقمنة وغيرها.

وفي هذا السياق، أكد نزار معروف المدير الإقليمي للرابطة الألمانية الاتحادية للشركات الصغيرة والمتوسطة «بي في إم دبليو» (BVMW) بقطر، أن زيارة أمير دولة قطر إلى جمهورية ألمانيا شكلت فرصة فريدة لتعزيز تنويع الأسواق أمام القطاع الخاص القطري.

وقال معروف لوكالة الأنباء القطرية إن تنامي التعاون القطري الالماني يفتح آفاقا جديدة لرجال الأعمال القطريين وتوسيع التعاون مع نظرائهم الألمان، مما سيسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين، ويخلق مناخا إيجابيا لعقد صفقات جديدة، واستكشاف أسواق جديدة في قطاعات مختلفة.

ومن جانبه أكد سعادة السيد عبدالله إبراهيم عبدالرحمن سلطان الحمر سفير دولة قطر لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية لقنا «إن ألمانيا تولي اهتماما كبيرا لتنمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الطاقة النظيفة، مثل طاقة الرياح والهيدروجين الأخضر»، معتبرا هذه المجالات فرصا كبيرة للشركات القطرية والألمانية لبناء شراكات اقتصادية واستثمار مباشر.

وعن الاستثمار القطري في ألمانيا، أشار سعادة السيد عبدالله إبراهيم عبدالرحمن سلطان الحمر، إلى تركيز دولة قطر على الاستثمار في قطاعات الشركات الناشئة، وتكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي، وإنتاج أشباه الموصلات، لاسيما أن «هذه القطاعات تشكل فرصا كبيرة للاستثمار والتوسع بين البلدين».

الطاقة المتجددة

وتهتم المانيا بالاستثمارات بمجالات الطاقة المتجددة نظرا لتنامي دور الطاقة المتجددة في ألمانيا في توليد الكهرباء منها، لكنها لم تؤثر في استعمال الفحم الذي ما تزال تعوّل عليه برلين في هذا الخصوص بسبب شُح الغاز الروسي. وأسهمت الطاقة المتجددة بنحو 47% من إجمالي الكهرباء المستهلكة في ألمانيا، بيد أن استعمال الفحم قد ارتفع هو الآخر في نتيجة مباشرة لتراجع إمدادات الغاز الروسي على خلفية الحرب الأوكرانية، وفق ما نشره موقع «ري تشارج» RECHARGE، نقلًا عن بيانات الرابطة الاتحادية لصناعات المياه والطاقة «بي دي إي دبليو».

ونظرًا إلى اضطرار ألمانيا (أكبر اقتصاد في أوروبا)، إلى اللجوء لتوليد الكهرباء من بعض المحطات المعطلة التي تعمل بالفحم، بغية تعويض إمدادات الغاز المنخفضة، فقد ارتفعت تلقائيًا مستويات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في قطاع الطاقة ارتفاعًا طفيفًا مجددًا، وذلك للمرة الأولى منذ سنوات.

وقالت العضوة المنتدبة في «بي دي إي دبليو»، كريستين أندريا، صار لزامًا علينا أن نعطي دفعة جديدة للاستثمارات في الطاقة المتجددة في ألمانيا، ومحطات الكهرباء التي تعمل بالهيدروجين، بالتوازي مع شبكات الطاقة».

وانخفض استعمال الغاز في إجمالي توليد الكهرباء من 15,4% في عام 2021 إلى 13,5% في 2022، في حين قفزت معدلات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة كافّة إلى 44,6% (2022) من 40,5% في العام (2021).

وتأتي الأرقام الخاصة باستهلاك الكهرباء وتوليدها مختلفة نوعًا ما، إذ يُنظر إلى ألمانيا على أنها بلد مصدّر للكهرباء، في حين يتعرّض جزء من الكهرباء المولدة للهدر إبان عملية النقل.

تبلغ مساحة ألمانيا أكثر من 357 ألف كيلو متر مربع، ويزيد عدد سكانها على 84 مليون نسمة، وأظهرت بيانات رسمية حديثة أن ألمانيا تجاوزت اليابان لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم، وقد بلغ إنتاجها المحلي خلال العام الماضي حوالي 4,50 تريليون دولار، وهي أكبر وأهم سوق بدول الاتحاد الأوروبي، ويتركز اقتصادها على المنتجات الصناعية والخدمات.

نحـو نظام غذائي مستدام

2.5 مليـون طـن استهـــــــلاك الدولة من الغذاء 2027

صلاح بديوي

حققت دولة قطر خلال السنوات الماضية طفرات بارزة بمجالات الزراعة والأمن الغذائي، وهو التطور الأبرز في المنطقة العربية الذي رصدته الجهات الدولية المتخصصة في هذا المجال، ونظراً لاهتمامها بهذا المجال حرصت الدولة في الآونة الأخيرة ممثلة في قطاع الزراعة والأمن الغذائي بوزارة البلدية على المشاركة في الاحتفال بيوم الأغذية العالمي، وذلك تحت شعار: «الحق في الأغذية من أجل حياة ومستقبل أفضل».

وأعلنت منظمة الأغذية والزراعة العالمية أن احتفال هذا العام يهدف إلى تحقيق نظام غذائي مرن ومستدام وعادل بحلول 2030، حيث نظمت الوزارة فعالية توعوية بمسرح الوزارة الرئيسي حول جهود دولة قطر بمجال الأمن الغذائي وبمشاركة عدد من الجهات المختصة.

وكشفت تقارير اقتصادية نمو استهلاك الغذاء في قطر بنحو 3% سنوياً ليصل إلى 2,5 مليون طن بحلول 2027، وذلك مدفوعاً بنمو صناعة السياحة والنمو السكاني للبلاد، كما وضعت الدولة أهدافاً طموحة لجذب المزيد من الزوار بعد نجاح استضافة بطولة كأس العالم قطر 2022 ضمن استراتيجية طويلة المدى.

ووفقا للتقرير الصادر عن وحدة «إيكونوميست إنتليجنس» (The Economist Intelligence Unit) للأبحاث التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية، فقد قفزت قطر 13 مركزا على المستوى العالمي، وجاءت في المرتبة الـ24 عالميا في القائمة التي تضم 113 دولة، بعد أن كانت بالمرتبة الـ37 في نسخة عام 2020. ويبلغ استهلاك الفرد من الغذاء في قطر نحو 715,1 كجم في السنة (وفقاً لبيانات 2021) مقارنة بنحو 894 كجم في السعودية و1553,5 كجم في سلطنة عمان. وخلال السنوات الماضية عززت قطر مكانتها في مؤشر الأمن الغذائي العالمي حيث احتلت المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية والـ 24 عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2021.

ومن المتوقع أن يصل استهلاك دول الخليج من المواد الغذائية نحو 56,2 مليون طن بمعدل نمو سنوي 2,8% بحلول عام 2027 مقارنة بنحو 49 مليون طن في 2022، وذلك مدفوعاً بالزيادة السكانية وارتفاع دخل الفرد، بالإضافة لعوامل أخرى مثل الاستقرار الاقتصادي وانتعاش الأنشطة السياحية. وتشير البيانات إلى أن فئة الحبوب هي الأكثر استهلاكاً حيث تمثل 43%، والفواكه، تليها الخضراوات 13%، منتجات الألبان 12,4%، بقية الفئات الأخرى 8,5% واللحوم 7,3%.

الكواري: نطالب بحماية وتعزيز إنتاجية الزراعة المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات

د. محمد السر: ندعو لزيادة المعروض من 50 إلى 70 % من الخضار في المجمعات بالموسم

د. محمد السر عواض:

أثر التسويق الزراعي على الأمن الغذائي

حول اثر التسويق الزراعي على الأمن الغذائي يقول الاستاذ الدكتور محمد السر احمد عواض الخبير بإدارة الشؤون الزراعية بوزارة البلدية لـ لوسيل تعقيبا على دراسته التي تحمل هذا العنوان:»ان التسويق الزراعي يعد عنصرا حيويًا في تعزيز الأمن الغذائي لدولة قطر. فمع التحديات الجغرافية والمناخية التي تواجهها البلاد، أصبح من الضروري تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة لضمان توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه بشكل مستدام».

ويستطرد الدكتور عواض: «ويعتبر التسويق الزراعي حلقة الوصل الأساسية بين المزارعين والمستهلكين في قطر. فهو لا يقتصر على مجرد بيع المنتجات، بل يشمل سلسلة متكاملة من الأنشطة التي تضمن وصول المنتجات الزراعية بجودة عالية وبأسعار مناسبة إلى المستهلك النهائي. هذا الدور الحيوي يجعل من التسويق الزراعي عنصرا أساسيًا في تحقيق الأمن الغذائي في دولة قطر».

ويحدد د. عواض 12 تحديا للأمن الغذائي والتسويق الزراعي في دولة قطر من بينها 4 تحديات للأمن الغذائي في قطر الا وهي، الظروف المناخية القاسية، محدودية الموارد الطبيعية، والاعتماد على الواردات، التزايد السكاني السريع». بينما يطرح 8 تحديات للتسويق الا وهي، نقص الخبرات التسويقية، ارتفاع تكاليف الإنتاج، ضعف البنية التحتية للتسويق الزراعي، منافسة الخضراوات المستوردة للإنتاج المحلي، تقلبات الأسعار، محدودية قنوات التوزيع، محدودية القدرة على التصنيع الزراعي، ضعف الوعي بأهمية المنتجات المحلية».

ويشير الدكتور محمد السر احمد عواض إلى الاستراتيجية المعتمدة للتسويق الزراعي في قطر ويقول: «تعتمد على 4 آليات الا وهي، تطوير البنية التحتية التسويقية من خلال إنشاء أسواق مركزية حديثة ومراكز لوجستية متطورة لتسهيل توزيع المنتجات الزراعية بكفاءة. والتسويق المباشر من خلال الأسواق المحلية، يمكن المزارعين بيع منتجاتهم مباشرة للمستهلكين ويشجع هذا على العلاقات بين المنتجين والمستهلكين، ودعم المزارعين من خلال توفير برامج تدريبية وإرشادية للمزارعين حول أفضل ممارسات التسويق وإدارة الجودة. وأخيراً، تحسين جود وسلامة الغذاء عبر وضع مواصفات قياسية على الخضراوات المحلية والمستوردة، وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة التي تضمن جودة وسلامة الغذاء. وتتبنى قطر مجموعة متنوعة من استراتيجيات التسويق الزراعي لتعزيز أمنها الغذائي. تهدف هذه الإستراتيجيات إلى تحسين سلسلة القيمة الزراعية بأكملها، من المزرعة إلى المائدة، مع التركيز على زيادة الكفاءة وتقليل الفاقد والهدر وتحسين جودة المنتجات المحلية».

وحول تنويع قنوات التسويق يقول: «هناك قنوات التسويق المباشر، وقنوات التوزيع، والتسويق الإلكتروني، والتسويق التعاوني. ويتطرق لتحسين سلاسل التوريد من خلال إدارة المخزون، وأتمتة العمليات، وتطوير النقل، وتحسين التخزين، وتعد كفاءة سلاسل التوريد الزراعية عنصرا أساسيًا في ضمان وصول المنتجات الزراعية من المزرعة إلى المستهلك بأعلى جودة وأقل تكلفة ممكنة، وتستثمر قطر بكثافة في تحديث وتطوير هذه السلاسل، مما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تقليل الفاقد وضمان توافر المنتجات الطازجة على مدار العام».

محمد السر عواض

ويشير الدكتور محمد السر احمد عواض الى دور الحكومة في دعم التسويق الزراعي عبر الدعم المادي والسياسات الداعمة والبحث والتطوير والبنية التحتية. أن التسويق الزراعي يؤثر بشكل كبير على أسعار الغذاء في قطر، وبالتالي على الأمن الغذائي من خلال تحسين كفاءة الإنتاج والتوزيع، ويساهم التسويق الفعال في خفض التكاليف وتحقيق توازن في الأسعار كما أن زيادة الوعي بالمنتجات المحلية يخلق طلبًا مستقرا، مما يساعد على استقرار الأسعار على المدى الطويل هذه العوامل مجتمعة تعزز إمكانية الوصول إلى الغذاء الآمن والمغذي لجميع شرائح المجتمع القطري». ويصل إجمالي المساحة المحصولية في دولة قطر ما يقرب من 13 الف هكتار 50% منها مزروعة بالخضراوات والفاكهة متضمنة التمور، ومن بينها 715 هكتارا مزروعة بالمحميات».

ويشير للبرامج التسويقية ومن بينها الساحات والتي يشارك فيها حتى العام الاخير 144 مزرعة سوقت 13 الف طن، إلى جانب برامج الخضراوات المميزة وبلغ عدد المزارع المشارك فيه 150 مزرعة باعت بالعام الاخير ب 36 مليون ريال من الخضار، اما مبادرة مزارع قطر فنجحت في تسويق 22,4 الف طن العام الاخير قيمتها 67 مليون ريال. واخيرا شركة محاصيل إلى اشترت من اصحاب المزارع ما قيمته 74 مليون ريال خضراوات. وبلغت قيمة تسويق البرامج التسويقية 231 مليون ريال 2023 تمثل 60% من مجمل الإنتاج في الدولة.

وأوصى الدكتور محمد السر احمد عواض بانه نظراً إلى ان كميات الخضراوات التي جرى إنتاجها في الموسم الاخير 113 ألف طن فإن التسويق الزراعي يشكل عنصرا حيويًا لضمان أمن الغذاء في دولة قطر.

الأمر الذي يستدعي تحسينات كبيرة في البنية التحتية، وتطوير استراتيجيات التسويق، وتعزيز التعاون بين الأطراف المعنية، وتطوير ساحات بيع المنتج المحلي. وتطبيق الآلية المقترحة لمبادرة مزارع قطر وبرنامج الخضراوات القطرية المميزة، وتصنيف الخضراوات المستوردة في نشرة الأسعار الجبرية التي تصدر من وزارة التجارة والصناعة، وتنظيم الاستيراد خلال ذروة الإنتاج، وزيادة نسبة الخضراوات المحلية المعروضة في المجمعات الاستهلاكية خلال موسم الإنتاج من 50% إلى 70% الواردة في القرار رقم 7 لعام 2018 الصادر من اللجنة تعيين الحد الأقصى للأسعار ونسبة الأرباح بوزارة التجارة والصناعة والتعاقد مع شركة محاصيل لمدة تقل عن 5 سنوات وتجديد العقد مع شركة محاصيل لفترة لا تقل عن 5 سنوات.

تقرير:

إنتاج ومشاريع ومبادرات الأمن الغذائي

يكشف تقرير رسمي لوزارة البلدية أن عدد المشاريع التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي للدولة التي يجري العمل عليها بالوقت الراهن يبلغ 18 مشروعا لايزال العمل جاريا عليه من بينها 4 مشاريع لإنتاج الخضراوات في البيوت المحمية مساحة المشروع 100 ألف م2 تنتج 2100 طن من الخضار في السنة دخل منها مشروعان طور الإنتاج، إلى جانب 8 مشاريع لتربية وتسمين الماعز والأغنام المحلية موزعة بجوار مجمعات العزب تنتج 1500 طن بالسنة دخل منها 6 مشاريع مرحلة استكمال التراخيص والانشاءات ودخل منها مشروع في مرحلة التشغيل، فضلا عن مشروع لاستزراع الاسماك في الاقفاص بطاقة 2 ألف طن دخل طور الإنتاج والتسويق، ومشروع لاستزراع الروبيان ألف طن لايزال في طور استكمال التراخيص والبدء في الانشاءات. ومشروع لإنتاج الاعلاف المركزة بطاقة 25 ألف طن دخل مرحلة تنفيذ الانشاءات الاساسية، ومشروع إنتاج الاسمدة العضوية ينتج 12 ألف طن بالسنة حيث تم الانتهاء من مرحلة الإنشاءات. اضافة إلى 3 مشاريع لإنتاج الاعلاف الخضراء».

وتقوم الإدارة العامة للأمن الغذائي بوزارة البلدية برئاسة الدكتور مسعود جارالله المري بإعداد تقارير شهرية تعكس أداء ومؤشرات مشاريع الأمن الغذائي في الدولة بغرض توفير المعلومات لصانعي ومتخذي القرار والتي مكنتهم من متابعة ومراقبة سير أداء استراتيجية الأمن الغذائي التي انتهت في ديسمبر الماضي، وفي ما يتعلق بمحور الإنتاج المحلي فإن التطور والنمو في نسب الاكتفاء الذاتي خلال الفترة من مطلع 2018 إلى نهاية 2023 بات ملفتا للانتباه، وان نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضراوات الاساسية ارتفعت من حوالي 20% منذ عام 2018 لتصل إلى 40%. وحافظت قطر على تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من الحليب الطازج ومشتقاته بنسبة تتراوح بين 97 إلى 100% حيث يبلغ اجمالي الاستهلاك 202,6 ألف طن، والإنتاج 197,5 ألف طن وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من التمور إلى 79% عام 2022 بدلا من 72% عام 2018، والحفاظ على تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من الدواجن الطازجة حيث يبلغ الاستهلاك 23,2 ألف طن والإنتاج 23,2 ألف طن، وتلبية الإنتاج الوطني لجميع احتياجات السوق المحلي من هذا النوع من المنتجات بنسبة تتراوح بين 98 إلى 100%.

وأشارت التقارير إلى أن استهلاك بيض المائدة بلغ 42,4 طن والإنتاج 12,8 طن في الوقت الراهن بنسبة اكتفاء نحو 30% مع وجود مشاريع قيد الإنشاء سوف تسهم في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 70%، ويبلغ استهلاك اللحوم الحمراء 54,6 ألف طن والإنتاج 10,6 ألف طن ونسبة الاكتفاء الذاتي 19%، وذلك من النسبة المستهدفة نهاية 2023 وهي 30%.

وذكرت تلك التقارير أنه تمت زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأعلاف الخضراء من 24% عام 2018 لتصل إلى نحو 39% عام 2023 بنسبة زيادة تبلغ حوالي 22% والجدير بالذكر إن استراتيجية الأمن الغذائي بالدولة تستهدف التحول لإنتاج الأعلاف الخضراء بالمياه المعالجة عوضا عن المياه الجوفية وذلك للمحافظة على المياه الجوفية كمورد طبيعي وعدم استنزافه.

وفق إحصائيات البلدية يبلغ عدد مشاريع الثروة الحيوانية 45 مشروعا بينها 30 مشروعا عاملا و15 تحت الإنشاء، وتوجد 6508 آلاف شهادة لادارة التموين لصرف المكونات العلفية الحيوانية ويبلغ عدد المربين 2906 (الأغنام 268 ألفا، الإبل 38 ألفا، الأبقار 8 آلاف، الماعز 125 ألفا، الغزلان 5 آلاف) وتشير خدمات الحجر البيطري إلى استيراد الدولة اكثر 571 ألف راس من الأغنام والماعز، 6300 رأس أبقار، 37 ألف رأس ابل هجن، 4400 رأس أبل مزاين، 6 آلاف رأس ابل تربية / 1105 رؤوس خيول. إلى جانب 87 ألف طن من الاعلاف وإضافاتها، و26 مليون بيض تفقيس، و1,124 مليون صيصان و84 مليون بيض مائدة و13 ألفا من الصقور و30 ألفا من الحمام، و131 ألفا من طيور الزينة»، وصدرت دولة قطر 42 ألفا من الابل بمختلف أنواعها و54 ألفا من الماعز والأغنام. وقامت وزارة البلدية بتوزيع 5 آلاف طن من الأعلاف استفاد منها 716 مربيا منتجا ومسوقا، وبلغ عدد المربين مرب وردوا لودام 2013 حوالي 14 ألفا من الخُراف.

وبلغ إجمالي رخص الصيد السارية للسفن لسنة 2023 هي: 3121 ترخيصا، وإجمالي رخص الصيد السارية للقوارب لسنة 2023 عدد 1314 رخصة.

د. محمد بن سيف الكواري:

الغذاء أحد أهم حقوق الإنسان التي تحميها قطر

يقول الاستاذ الدكتور محمد بن سيف الكواري مستشار وزير البيئة والخبير في مجالات الاستدامة ونائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن الحق في الغذاء أحد أهم حقوق الإنسان، يحمي حق الأفراد في إطعام أنفسهم بكرامة، وهو من الحقوق المحمية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 بموجب المادة (11) باعتباره جزءًا أساسيا من الحق في مستوى معيشي لائق. وبالرغم من أن المجتمع الدولي أعاد كثيرا التأكيد على أهمية الاحترام الكامل للحق في الغذاء الكافي، إلا أنه لا تزال هناك تحديات وعقبات كثيرة تحول دون الإعمال الكامل لهذا الحق».

ويستطرد د. الكواري قائلا «ويمكن إرجاع أسباب المشكلة الغذائية العالمية إلى الأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية والوطنية، والكوارث الطبيعية والإنسانية والجوائح (جائحة كوفيد 19-) والصراعات المسلحة واستخدام الغذاء كسلاح سياسي واقتصادي وتغير المناخ، وتغريب الوجبات الغذائية، وزيادة هدر الطعام، وزيادة الوزن (بما في ذلك السمنة)، وزيادة الطلب على الأطعمة ذات المصدر الحيواني في الوجبات الغذائية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأعلاف من المحاصيل الصالحة للزراعة، والتحضر السريع وغيرها. علما بأن التقارير الدولية تشير إلى أن جذور مشكلة الجوع وسوء التغذية عالميا لا تكمن بالأساس في الافتقار إلى الأغذية بل تكمن في حرمان قطاعات كبيرة من السكان في العالم من سبيل للحصول على الغذاء المتوفر لأسباب السابقة».

وأضاف «يوفر الاطار التشريعي القطري حماية للحق في الغذاء، وتحتل قطر موقعا متميزا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إذ جاءت بالمرتبة (30) عالمياً لعام 2022، ولكنها تواجه تحديات في إعمال الحق في الغذاء، واهمها: التغير المناخي بوصفه أحد التحديات العالمية الملحة التي تؤثر على الزراعة الوطنية والعالمية، بالإضافة إلى الحد من هدر المأكولات والأغذية وتعزيز الممارسات السليمة في هذا المجال. إلى جانب ضمان الجودة والالتزام بالمعايير الخاصة باستيراد المنتجات الغذائية وإنتاجها ومعالجتها وإعدادها والتخلص منها في ظل أن جزءا كبيرا من المواد الغذائية في قطر لا يزال مستوردا، كما ينبغي تعزيز المساعي الرامية لتحسين الأنماط والعادات الغذائية الصحية.

وأشار إلى ان «من الممارسات الفضلى التي اعتمدتها قطر بشأن ضمان التمتع بالحق في الغذاء ما يلي: تواصل الاستثمار الزراعي في الخارج بطرق مختلفة، حيث يستثمر جهاز قطر للاستثمار في قطاعي الأغذية والاعمال التجارية الزراعية على الصعيدين المحلي والدولي عن طريق شركة حصاد الغذائية التابعة له من اجل تحقيق الأمن الغذائي. وتسعى إلى الاستفادة من التكنولوجيا الزراعية الذكية في تحسين استخدام المياه والحد من الفاقد بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من الأغذية ضمن الحدود التي تفرضها البيئة.

وخلص أد. محمد سيف الكواري للقول «إن من أهم المقترحات لاحترام وحماية وإعمال الحق في الغذاء بالمنطقة العربية ما يلي: حماية وتعزيز إنتاجية الزراعة المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات، وبخاصة في المحاصيل الاستراتيجية. اصلاح برامج الدعم الغذائي وتوجيه الدعم بأسعار مخفضة إلى مستحقيه. الاستثمار في الحلول الزراعية القائمة على التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية وترشيد استخدام المياه والحد من الفاقد قبل التسويق.

وضع برامج تغذية شاملة لمنع حدوث النقص في المغذيات الدقيقة للنساء والأطفال وتشجيع الرضاعة الطبيعية وزيادة مدة إجازة الامومة وانشاء اماكن عمل ملائمة للأطفال والحد من استهلال الأطعمة غير الصحية الغنية بالأحماض الدهنية غير المشبعة والملح والسكر، بالإضافة إلى وضع العلامات الغذائية الإلزامية عليها. تضمين التشريعات والسياسات وخطط العمل مبادئ وقف الهدر الغذائي وتعزيز سلامة الأغذية باعتبارها أيضا جزءا من المساهمة الوطنية في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. تضمين مبدأ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في خطط التنمية الوطنية في مختلف القطاعات بطرق منها الترويج لمعايير المنتجات الصديقة للبيئة والمراعية للمسؤولية الاجتماعية. تنويع الشركاء التجاريين للتحصن من مخاطر تقلبات الأسعار وادراج الزراعة ضمن الترتيبات التجارية التفضيلية لتحسين تجارة الأغذية. اعتماد ممارسات زراعية مستدامة قادرة على مقاومة تغير المناخ وتطوير تقنيات زراعية مبتكرة لمعالجة انعدام الامن الغذائي.

إستراتيجية جديدة:

تعزيز التدابير التجارية المباشرة لحماية المنتجين

نصت استراتيجية الأمن الغذائي 2024 - 2030 على تعزيز التدابير التجارية المباشرة لحماية المنتجين المحليين من الواردات،ضمان تحقيق المستهدفات في هذا المحور، وتجري الدولة دراسة لتطوير سوق الخضراوات في دولة قطر بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وقد اكتمل برنامج الزيارات والمقابلات لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، ويجري العمل الآن، بواسطة خبراء المنظمة، على التحليل وإعداد التقرير النهائي للدراسة الذي يتضمن تحديد التحديات والفرص، واقتراح بعض التوصيات لمعالجة التشوهات في السوق إن وجدت.

وفيما يتعلق بتحليل بيانات الأمن الغذائي ومشروع الرقمنة، ساهمت الإدارة في إنشاء منصة لتحليل بيانات الأمن الغذائي وتشرف الآن على تشغيل تلك المنصة، بغرض تمكين صناع القرار من صياغة وإعداد قرارات وسياسات قائمة على الحقائق، حيث توفر المنصة البيانات التالية: تم بالتعاون مع إدارة الشؤون الزراعية وبالتنسيق مع شركة حصاد الغذائية العمل على مشروع رقمنة بيانات الإنتاج المحلي، والذي يهدف لتوفير بيانات حقيقية وبصورة آنية للإنتاج المحلي، من حيث الكميات والأسعار ومنافذ وبرامج التسويق، حيث يستهدف المشروع توفير تلك البيانات في منصة واحدة، من خلال ربط البيانات المتوفرة لدى الإدارات الفنية ذات الصلة، وبيانات الوحدات الإنتاجية مثل المزارع، العزب...إلخ، للحصول على بيانات عالية الدقة وبطرق سهلة وسريعة، مما يوفر الوقت والجهد.

وقال حمد هادي الهاجري مساعد مدير إدارة الامن الغذائي لـ «الوسيل» على هامش الاحتفال بيوم الغذاء العالمي «إن دولة قطر تسعى لتحقيق التكاتف الدولي، من خلال تقديم الدعم لمنتجي الغذاء المحليين، وتقوم الدولة بتقديم مدخلات الإنتاج الضرورية، مثل الأسمدة العضوية والكيميائية، والمبيدات للمزارعين، وتدعمهم في تسويق منتجاتهم لضمان تحقيق أفضل الأسعار والحد من الفاقد في الغذاء. كما تدعم منتجي الثروة الحيوانية بتوفير الأعلاف والأدوية الضرورية، فضلًا عن دعم قطاع الأسماك عبر تسهيلات الاستثمار في الاسترزاع السمكي وتقديم المعدات اللازمة للصيد».

واستطرد «كما تدعم منتجي الثروة الحيوانية بتوفير الأعلاف والأدوية الضرورية، فضلًا عن دعم قطاع الأسماك عبر تسهيلات الاستثمار في الاسترزاع السمكي وتقديم المعدات اللازمة للصيد».

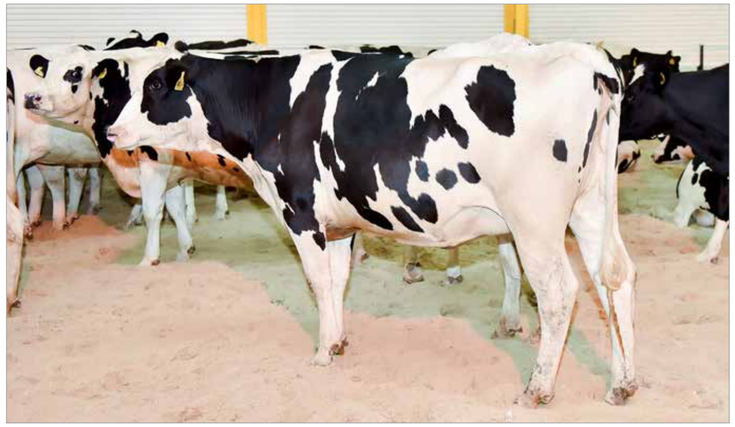

سجلات رسمية:

تنفيذ خطة بناء المخزون الإستراتيجي للدولة

تكشف سجلات إدارة الأمن الغذائي أن أهم الانجازات في محور المخزون الاستراتيجي تم تحقيق مستوى المخزون المطلوب حسب العقود الموقعة مع شركات القطاع الخاص لتخزين عدد من السلع مثل القمح والأرز وزيوت الطعام والسكر واللحوم الحمراء والحليب طويل الأجل والحليب المجفف، جار العمل لاستكمال المرحلة الثالثة من خطة بناء المخزون الاستراتيجي للدولة من السلع الإستراتيجية والتي تتضمن رفع المخزون لعدد من السلع الغذائية وغير الغذائية وكذلك بعض أنواع الخضراوات مثل البصل والثوم والبطاطس.

وفي ذات السياق، تعكف إدارة الأمن الغذائي بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة على عملية جذب الشركات المحلية والدولية في تشغيل مشروع الصوامع الإستراتيجية بميناء حمد، حيث تهدف هذه الصوامع إلى تحسين إدارة وتوازن المخزون الإستراتيجي، من خلال إتاحة تخزين هذه السلع الغذائية الأساسية لمدة عامين في مساحة قدرها 500 ألف متر مربع بما يغطي احتياجات 3 ملايين نسمة، فيما تبلغ الطاقة الاستيعابية لتخزين الأرز 360,000 طن متري، بينما تصل سعة تخزين السكر إلى نحو 185,000 طن متري، وتبلغ سعة تخزين الزيت حوالي 130,000 طن متري، والذي بدوره سوف يحافظ على منظومة الأمن الغذائي للدولة من التقلبات العالمية الناجمة عن الظروف المناخية وغيرها فضلا عن تنويع التجارة الدولية.

ويشير تقرير لوزارة البلدية إلى أنه يجري التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بخصوص خطط الاستيراد، وذلك لتنويع مصادر الاستيراد بحيث لا يقل عدد الشركاء التجاريين لكل سلعة عن 3 دول، على ألا تزيد حصة أكبر شريكين عن 50% - 70% وذلك لتفادي التغيرات المفاجئة في الظروف الطبيعية والجيوسياسية.

وتهدف استراتيجية الأمن الغذائي لتطوير منظومة التسويق لتقليل الهدر والفاقد الغذائي على طول سلاسل الإمداد، وذلك من خلال العديد من الإجراءات والبرامج بالتنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وفي هذا الإطار يتواصل تنفيذ تلك البرامج كما هو مخطط له. وتعمل الادارة على إعداد وتنفيذ برنامج متكامل للحد من هدر الغذاء في دولة قطر، وذلك في إطار الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، تعمل إدارة الأمن الغذائي على تنفيذ مشروع برنامج متكامل للحد من هدر الغذاء في دولة قطر، وذلك من خلال تقييم حالة الفقد والهدر في الغذاء على مستوى الدولة، وقد أجرت الادارة بعض المسوحات الاستطلاعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وذلك بغرض تحديد نصيب الفرد من هدر الطعام.

خبراء:

الأمن الغذائي ودعم صغار المزارعين.. أولوية

م. احمد عبود الصباغ

يقول المهندس الزراعي احمد عبود الصباغ الخبير بالارشاد الزراعي «إن الدعوة للتوسع والاستثمار في قطاع الزراعة وتأمين الحد المقبول من الأمن الغذائي أصبح ضرورة وأولوية لا تحتمل التأخير، وذلك نظرا للتطورات الجيوسياسية في المنطقة والتي تهدد سلاسل الإمداد وتجعل المستقبل مجهولا، ولذلك الاستثمار في قطاع الزراعة ليس في قطر فحسب انما في كل بلد عربي بات قضية امن قومي عربي، بحيث نستغل الأراضي عبر النظم الزراعية الحديثة التي توفر الأمن الغذائي».

وشدد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، في ملاحظاته الافتتاحية على أنّ الغذاء هو حقّ من حقوق الإنسان الأساسية، واصفًا شعار يوم الأغذية العالمي لهذا العام «الحق في الأغذية من أجل حياة ومستقبل أفضل» بأنه يذكرنا في الوقت المناسب بأنّ جميع البشر لديهم الحق في أغذية كافية. ودعا إلى تجديد «الالتزام ببناء نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً واستدامة وقدرة على الصمود وقادرة على تغذية العالم».

شو دنيو

وقال السيد شو دونيو إنّ تلك النظم ضرورية من أجل «دعم صغار المزارعين والمزارعين الأسريين وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة على طول سلسلة القيمة، الذين يشكلون في العديد من البلدان ركيزة أساسية لتوفير الأغذية المغذية والمتنوعة للجميع، وللحفاظ على الثقافات الغذائية التقليدية». وفي حين أنّ نحو 730 مليون شخص يعانون من الجوع وأكثر من 2.8 مليارات شخص في العالم يعجزون عن تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، حذّر المدير العام قائلًا: «ليس لدينا وقت نضيعه، بل علينا أن نتخذ إجراءات فورية».

عبد الحكيم الواعر

ويقول عبد الحكيم الواعر المدير المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية والممثل الاقليمي لها للشرق الادنى وشمال افريقيا «ان الاحتفال بيوم الغذاء العالمي جاء هذا العام في وقت حرج بالنسبة للعالم وللمنطقة العربية خصوصا المنطقة العربية حيث تعاني دول من معدلات الجوع وسوء التغذية بسبب النزاعات في السودان وغزة واليمن ولبنان إلى جانب ارتفاع التضخم وتكلفة الغذاء وتهديد ذلك لنمط الاغذية وانعكس ذلك على صحة المجتمعات ورفاهيتها كما ان تغير المناخ والجفاف وندرة المياه عوامل تزيد من الضغوط على الامدادات الغذائية، لذلك ينبغي حد للنزاعات وجعل النظم الزراعية اكثر قدرة على مواجهة التحديات».

قطـر.. ريـادة إقليميـة وتميـز في الزراعة وإنتاج الغذاء

لوسيل انفوجرافيك

إنتاج السلع الطازجة

113 ألف طن الخضراوات
بنسبة اكتفاء 40 %

197.5 ألف طن الحليب
باكتفاء 97 %

23.2 ألف طن الدواجن الطازجة
باكتفاء 98 %

17 ألف طن الأسماك
باكتفاء 75 %

27 ألف طن التمور
باكتفاء 79 %

12.8 ألف طن بيض المائدة
باكتفاء 30 %

10.6 ألف طن اللحوم الحمراء
باكتفاء 19 %

715.1 كجم استهلاك الفرد
من الغذاء في السنة

الثروة الحيوانية

30	مشروعاً عاملاً
15	تحت الإنشاء
5	آلاف الغزلان
8	آلاف الأبقار
38	ألفاً الإبل
125	ألفاً الماعز
268	ألفاً الأغنام
2906	مربيين

الصادرات

42	ألفا إبل بأنواعها
54	ألفا ماعز وأغنام

12 تحديا للأمن الغذائي والتسويق الزراعي

4 تحديات للأمن الغذائي في قطر

- الظروف المناخية القاسية
- محدودية الموارد الطبيعية
- الاعتماد على الواردات
- التزايد السكاني السريع

8 تحديات للتسويق

- نقص الخبرات التسويقية
- ارتفاع تكاليف الإنتاج
- ضعف البنية التحتية للتسويق الزراعي
- منافسة الخضراوات المستوردة للإنتاج المحلي
- تقلبات الأسعار
- محدودية قنوات التوزيع
- محدودية القدرة على التصنيع الزراعي
- ضعف الوعي بأهمية المنتجات المحلية

مبادرات وبرامج

18 مشروعا لإنتاج الغذاء في طور الإنتاج والتنفيذ أبرزها

4 مشاريع لإنتاج الخضراوات في البيوت المحمية

8 مشاريع لتربية وتسمين الماعز والأغنام المحلية

3 مشاريع لإنتاج الأعلاف الخضراء

مشروع لاسترزاع الأسماك

مشروع لاسترزاع الروبيان

مشروع لإنتاج الأعلاف المركزة

مشروع إنتاج الأسمدة العضوية

المصدر:
لوسيل ووزارة البلدية

www.lusailnews.net

By:
Hatem Alqadi

رئيس أكاديمية العلاقات الدولية بمدينة إسطنبول التركية.. أ.د. عصام عبدالشافي لـ «لوسيل»:

2.4 تريليون دولار قيمة منطقة التجارة الحرة الخليجية التركية المقترحة

أشاد الدكتور عصام عبد الشافي أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ورئيس أكاديمية العلاقات الدولية بمدينة إسطنبول التركية بخطط للتفاوض تجري بين الجمهورية التركية ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل ابرام اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين تستهدف إنشاء واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم بقيمة 2,4 تريليون دولار لما في ذلك من اهمية استراتيجية للشراكة بين الجانبين.

وأشار الى أن حجم التبادل التجاري الخليجي التركي ارتفع بنسبة 40% في العام 2023 مقارنة بالعام 2022، ووصلت قيمته إلى نحو 31 مليار دولار، وأن تركيا تعتبر وجهة مفضلة للسياح من دول مجلس التعاون، وقد زارها أكثر من 5 ملايين سائح من دول مجلس التعاون، خلال العام الماضي فقط.

واستطرد الاستاذ الدكتور عبد الشافي في مقابلة مع صحيفة لوسيل قائلا: «إن العلاقات القطرية التركية شهدت تطورا استراتيجيا وقويا خلال العقدين الماضيين، ومن أهم المؤشرات الدالة على ذلك، أن فخامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى عقدا أكثر من 30 قمة مشتركة منذ عام 2014. وهناك ما يزيد على 700 شركة تركية تعمل في قطر بمختلف القطاعات، بجانب 200 شركة قطرية تعمل في مجموعة واسعة من القطاعات في تركيا».

وأوضح «أن استثمارات قطر المباشرة في تركيا تنامت بشكل كبير حيث بلغت 33,2 مليار دولار، بينما بلغت قيمة المشاريع التي نفذتها شركات الانشاءات التركية بالبنية التحتية في قطر 22 مليار دولار أمريكي.

ونوه لدور اكاديمية العلاقات الدولية التركية كجسر للتواصل والتعاون في مجال التعليم والتدريب والتأهيل بين العرب والأتراك، وفيما يلي نص المقابلة:

مقابلة حصرية – **لوسيل**

33.2
مليار دولار استثمارات قطر في تركيا

31
مليار دولار حجم التبادل التجاري الخليجي التركي في الوقت الراهن

5
ملايين سائح من دول الخليج يزورون تركيا سنوياً

200
شركة قطرية تعمل في تركيا

30
قمة قطرية تركية مشتركة تم عقدها منذ عام 2014

أكاديمية العلاقات الدولية أبرمت شراكات مع رجال أعمال من قطر ودول الخليج

هل يمكن إلقاء الضوء على حجم التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا؟

تاريخيًا، كان تحسين العلاقات الإقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي هدفًا ثابتًا للحكومة التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، وتحت قيادة حزب العدالة والتنمية، زادت تركيا من جهودها لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج، وبدأت الشركات التركية في الاستفادة بشكل أكبر من الفرص الاقتصادية في دول الخليج، وخاصة في قطاعات البناء والغذاء والطاقة والتمويل في مشروعات كبرى في الخليج.

ونفذت الحكومة التركية سياسات واستراتيجيات مختلفة لتسهيل المزيد من الأعمال التجارية للشركات التركية في الخليج، مثل اتفاقيات التجارة الحرة المحتملة وحوافز الاستثمار، لذلك نمت تجارة تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير، من 2,1 مليار دولار في عام 2002 إلى 22,7 مليار دولار في عام 2022، وبلغ حجم التجارة التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي 31,5 مليار دولار في نهاية عام 2023.

كما أعلنت تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي عن خطط للتفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لإنشاء واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم، بقيمة 2,4 تريليون دولار، تهدف إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتبسيط عمليات الاستثمار، وتعزيز حجم التجارة والاستثمارات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير.

الحوار الإستراتيجي

ثمة حوار إستراتيجي خليجي تركي ما هي مخرجاته؟

أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، جاسم محمد البديوي، في الاجتماع الوزاري المشترك السادس للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وتركيا بالدوحة، في السادس من أكتوبر 2024، بمشاركة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، الاتفاق مع تركيا على تمديد خطة العمل المشترك للتعاون بين الجانبين إلى عام 2029.

وقد سبق هذا الاجتماع قمة خليجية تركية، جمعت قادة دول مجلس التعاون (السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان) مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الدوحة أيضًا، في ديسمبر 2023.

وفي مارس 2024 وقّع الجانبان البيان المشترك لبدء المفاوضات حول التجارة الحرة بينهما، بهدف تعزيز قوة الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون وتركيا، والتي بدأت بمذكرة تفاهم أسست للحوار الاستراتيجي في 2008.

وكانت الجولة الأولى من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، قد انطلقت يوم الاثنين 29 يوليو 2024، في العاصمة التركية أنقرة، بمشاركة 9 جهات حكومية سعودية، لتناقش عددًا من الموضوعات في تجارة السلع، والخدمات، والاستثمار، وقواعد المنشأ، والعوائق الفنية أمام التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية.

وركزت على تبادل المعلومات والبيانات ومناقشة التحديات والفرص التجارية بين الأطراف المشاركة، وبناء الثقة والشراكة من خلال تحديد مجالات التعاون والتنسيق المشترك، ما يمهد الطريق في الجولات القادمة للتوصل إلى اتفاق نهائي شامل.

هذه الجولة جاءت بعد توقيع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي، ووزير التجارة التركي عمر بولات، في 21 مارس 2024، إعلانًا مشتركًا لبدء مفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين العواصم الخليجية وأنقرة، وقال البديوي، عقب توقيع الاتفاقية في أنقرة، إن «الإعلان المشترك يؤكد الأهمية الحيوية للتعاون الوثيق بين تركيا ودول المجلس لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، إضافة إلى تطلعهما المستمر إلى توسيع التجارة والاستثمار وتحقيق تعاون أكبر».

وأضاف أن «التوقيع يعد دلالة على ما حققته دول مجلس التعاون من مكانة إقليمية ودولية على الأصعدة كافة، ومنها المكانة التجارية الاقتصادية والمالية»، مؤكداً «مضي دول مجلس التعاون في ملف المفاوضات للتجارة الحرة مع دول أخرى».

الاستثمارات المشتركة

ماذا عن الاستثمارات المشتركة بين الجانبين الخليجي التركي ؟

كشف وزير التجارة التركي، أن اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين التركي والخليجي سوف تعمل على تحرير وتسهيل التجارة في السلع والخدمات والاستثمارات ورفع معدلاتها إلى مستويات أعلى بكثير. مشيراً إلى أن المفاوضات ستكتمل في أقرب وقت ممكن. وسبق ذلك في نوفمبر 2023، استضافة إسطنبول لأول منتدى اقتصادي جمع نخبة من المسؤولين ورجال أعمال من دول الخليج وتركيا، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، ورفع قيمة التبادل التجاري، وعقد تحت عنوان «المنتدى الاقتصادي الخليجي-التركي» إلى مجالات التجارة، والاستثمار والتمويل، والطاقة، والبنية التحتية، والصناعة، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والزراعة والغذاءسبقه كذلك في مارس 2023، اعتماد خطة العمل المشتركة بين الجانبين للفترة 2023-2027، وذلك في إطار استئناف الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون وتركيا، بهدف توسيع نطاق التعاون.

ومن التصريحات المهمة التي يجب التوقف عندها في هذا السياق، تصريحات معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، في يونيو 2024، التي أكد فيها أن خطة العمل المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية التركية أثبتت جدواها، الأمر الذي دفع الجانبين للتنسيق لمواصلة عقد اجتماع اللجان وفرق العمل الفنية المشتركة، والعمل على تمديد خطة العمل المشترك إلى عام 2029.

وأوضح أن الحرص المشترك على تعزيز التعاون بين الجانبين، كان وراء التطور الملموس في مستوى العلاقات، ودفعها إلى آفاق أرحب وأوسع على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، والأمنية، والثقافية والاجتماعية.. وأكد أن العلاقات الثنائية الاستراتيجية تمثل شهادة على الشراكة القوية ومتعددة الأوجه بين الجانبين، وتتجذر هذه العلاقة في الروابط التاريخية والثقافية والدينية التي بنيت على قواعد سياسية واجتماعية، وتشمل التعاون في شتى المجالات.

ومن جانبه، قال السيد هاكان فيدان وزير خارجية الجمهورية التركية، إن تركيا تولي اهتماما كبيرا للعلاقات التي تربطها بدول مجلس التعاون، وإن هذه العلاقات وصلت إلى مرحلة متقدمة وتتطور باستمرار في مختلف المجالات، وأضاف أن حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون ارتفع بنسبة 40% في العام 2023 مقارنة بالعام 2022، ووصلت قيمته إلى نحو 31 مليار دولار، مشيرًا إلى أن تركيا تعتبر وجهة مفضلة للسياح من دول مجلس التعاون، وقد زارها أكثر من 5 ملايين سائح من دول مجلس التعاون، خلال العام الماضي فقط.

منوهًا إلى أن مشاركة الرئيس رجب طيب أردوغان في القمة الـ 44 لمجلس التعاون في الدوحة، كانت محطة تاريخية في علاقات الجانبين، حيث أصدر بعد القمة مرسومًا منح فيه إعفاء من التأشيرات لمواطني البحرين وسلطنة عمان والسعودية والإمارات لدخول تركيا.

العلاقات القطرية التركية

كيف تطورت العلاقات الاقتصادية بين دولة قطر وجمهورية تركيا ؟

العلاقات بين الدولتين يمكن وصفها بالاستراتيجية، أمام ما شهدته من تطورات قوية ومهمة خلال العقدين الأخيرين، ومن المؤشرات الدالة على ذلك، أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني عقد أكثر من 30 قمة مشتركة منذ عام 2014.

وتأسست اللجنة الاستراتيجية العليا المشتركة بين البلدين في ديسمبر 2014، وتعقد اجتماعاتها كل عام على أعلى مستوى، وهي آلية للتشاور حول العلاقات القطرية التركية، وتمثل أحد أهم مؤشرات العلاقات الثنائية المكثفة والقوية، ونتج عنها ما يزيد عن 80 اتفاقية في جميع المجالات، تسهم في تعزيز وإثراء العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية بين البلدين.

وأصبحت تركيا من أكثر الدول الجاذبة للاستثمارات القطرية في مختلف المجالات وهناك ما يزيد عن 700 شركة تركية تعمل في قطر بمختلف القطاعات، بجانب 200 شركة قطرية تعمل في مجموعة واسعة من القطاعات في تركيا.

وزادت استثمارات قطر المباشرة في تركيا بشكل كبير حيث بلغت 33,2 مليار دولار، بينما بلغت قيمة المشاريع التي نفذتها شركات الانشاءات التركية بالبنية التحتية في قطر 22 مليار دولار أمريكي.

وفي مجال السياحة، وصل عدد الزائرين القطريين لتركيا نحو 30 ألفا في 2016، ثم تزايد في 2019 إلى نحو 110 آلاف، بينما وصل العام الماضي إلى أكثر من 150 ألفاً.

وأسس البلدان مجلس الأعمال التركي القطري، ويعقد اجتماعاته بشكل دوري بين هيئة العلاقات الاقتصادية الدولية (DEIK) ونظيرتها القطرية جمعية رجال الأعمال القطرية (QBA).

التعاون بين رجال الأعمال

ما أبرز محطات التعاون الاستثماري بين رجال الأعمال القطريين والأتراك ؟

يمكن الوقوف على مؤشرات هذا النجاح من التصريحات الرسمية التي ذكرها سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني رئيس غرفة قطر، في التاسع من أكتوبر 2024، حيث ذكر خلال اللقاء الذي عقد بين غرفة قطر ورابطة رجال الأعمال القطريين مع وفد رجال الأعمال التركي تحت عنوان «استثمر في تركيا»، أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 4,75 مليار ريال قطري في العام 2023 منها 1,64 مليار ريال قيمة الصادرات القطرية و3,11 مليار ريال قيمة الواردات من تركيا، وتأتي المنتجات البترولية والألومنيوم الخام على رأس الصادرات القطرية إلى تركيا، في حين أن الواردات القطرية الرئيسية من تركيا تشمل محولات ومواد غذائية وغيرها.

كما دعا رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في قطر في مختلف المجالات كالطاقة والسياحة والعقارات والزراعة والأغذية، والاستفادة من بيئة استثمارية جاذبة وبنية تحتية عالمية المستوى برافقها نظام مالي حديث وتشريعات متطورة.

كما قال وزير الخزانة والمالية التركي، محمد شيمشيك إن كل الظروف مواتية لتعزيز العلاقات بين تركيا وقطر، وأشار إلى تشجيع بلاده رجال الأعمال والشركات التركية على الاستثمار في قطر في مختلف القطاعات، لافتا إلى إمكانية إقامة مشروعات قطرية تركية مشتركة في دول أخرى، وأطلع الوزير التركي الجانب القطري على أهم التشريعات والقوانين التركية التي تهم المستثمرين القطريين، كما ناقش سبل زيادة فرص التعاون الاقتصادي والتجاري وتحسين فرص الاستثمار بين البلدين.

أهمية طريق التنمية

ما الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية المتوقعة من وراء انشاء طريق التنمية بشكل عام؟

أعلن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، عن مشروع "طريق التنمية" في مؤتمر دولي عُقد في بغداد في 27 مايو 2023، ويهدف إلى ربط الخليج باوروبا عبر شبكة طرق برية وسكك حديدية تبدأ من ميناء الفاو بطول 1190 كيلو مترا في الأراضي العراقية وتنتهي في فيشخابور شمالي العراق، لتعبر الأراضي التركية إلى أوروبا بواسطة شبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية التركية. واختير ميناء الفاو كنقطة بدء للمشروع لما يتمتع به من عمق يسمح لسفن الشحن الكبيرة باستخدامه.

ومن المفترض تنفيذ المشروع بكلفة 17 مليار دولار في الجزء الخاص بالعراق ضمن ثلاث مراحل، الأولى، تشمل استكمال بناء وتطوير ميناء الفاو الكبير بمحافظة البصرة بحيث تنتهي في عام 2028، وتتيح نقل 3,5 مليون حاوية بالقطار و22 مليون طن من البضائع السائبة سنويًا، والثانية، تتضمن استكمال بناء السكك الحديدية والطرق البرية في العراق وتركيا بحلول عام 2033، مما يتيح نقل 7,5 مليون حاوية و33 مليون طن من البضائع سنوياً، والثالثة: تتضمن الانتهاء من أعمال البناء والتطوير في ميناء الفاو الكبير بحلول عام 2050، مما يتيح نقل 40 مليون طن من البضائع سنويا.

وقد وعدت قطر باستثمار 10 مليارات دولار في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات بالعراق، ضمن خطط تعزيز وتنويع استثماراتها ومواردها، حيث يتيح المشروع مستقبلا بناء خطوط لنقل النفط والغاز من الخليج والعراق إلى أوروبا، وهو ما يساهم في نقل الغاز القطري إلى أوروبا.

كما ستستفيد الإمارات من إدارة ميناء الفاو، والذي ستتولى الإشراف على تشغيله، وهو أمر يحظى باهتمام استراتيجي لدى الإمارات التي تستهدف توسيع نطاق تواجدها الاستراتيجي في سلسلة متصلة من الموانئ، كما أن الاستثمار في البنى التحتية العراقية المرتبطة بالمشروع، مثل المدن الصناعية، يخدم خطط الإمارات الواسعة بعيدة المدى لتنويع مصادر اقتصادها، وتظل المملكة العربية السعودية شريكا إضافيا محتملا للمشروع، حيث تسعى تركيا لإقناع المملكة بأهمية الاستثمار في المشروع.

دور مهم لأكاديمية العلاقات الدولية

حدث «لوسيل» عن دور أكاديمية العلاقات الدولية التركية في دعم التعاون الخليجي التركي وخصوصًا القطري بالمجالات الاقتصادية؟

تأسست الأكاديمية في يناير 2017، وكان الهدف الأساسي أن تكون جسرا للتواصل والتعاون في مجال التعليم والتدريب والتأهيل بين العرب والأتراك، انطلاقا من كون المقر الرئيس للأكاديمية في مدينة إسطنبول التركية، التي تشهد حضورا عربيًا مكثفاً، سواء في شكل إقامات سياحية أو عقارية، أو عبر بوابة الاستثمارات الاقتصادية الواسعة، أو من خلال السياحة العربية المكثفة طوال العام في إسطنبول.

لكن دور الأكاديمية لم يقف عند التدريب والتعليم والتأهيل في مختلف فروع المعرفة الإنسانية، ولكنها قامت بتنظيم عدد من الفعاليات المهمة لتعزيز التنسيق والتواصل بين العرب والأتراك، منها المؤتمر الدولي للأكاديميين العرب والأتراك، ومنها تنسيق لقاءات وورش عمل بين رجال الأعمال من الطرفين، وكذلك تنظيم زيارات ميدانية لرجال الأعمال العرب لعدد من الولايات التركية لاستكشاف فرص الاستثمار فيها، مثل غازي عنتاب، وهاطاي، وسرت واليزاغ، وأنقرة، وسكاريا، بجانب إسطنبول بطبيعة الحال.

وعملت الأكاديمية على توفير ملفات متكاملة ودقيقة عبر شبكة علاقاتها مع كبار المسؤولين في الدولة التركية، وقد تم بالفعل توقيع عدد من اتفاقيات الشراكة بين رجال أعمال من قطر والكويت وسلطنة عمان ومؤسسات تركية.

كما تبنت الأكاديمية ملف التعريف بقوانين الاستثمار والضرائب وتأسيس وإدارة الشركات التركية، ونظمت عشرات الدورات التدريبية في هذا المجال للمهتمين من العرب بالعمل والاستثمار في تركيا، بجانب قيام الأكاديمية بتوفير قائمة من المحامين والمستشارين القانونيين والاقتصاديين والمحاسبين والمشاورين الماليين، وإتاحتها عبر منصاتها الإلكترونية، وهو أمر في غاية الأهمية قبل البدء في أية استثمارات أو نشاطات اقتصادية في تركيا، لضمان المصداقية وتوفير الضمانات القانونية الأساسية.

صحيفة القيادة والريادة
لوسيل
LUSAIL
24 العدد 2808 - الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1446 هـ. 5 نوفمبر 2024
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

2.7 مليار ريال

أذون خزينة بـ «المركزي القطري» على 6 شرائح

أصدر مصرف قطر المركزي، مؤخرا أذون خزينة بقيمة 2,70 مليار ريال على 6 شرائح مختلفة من حيث الآجال والعائد. وكشف «المركزي» أن إجمالي العطاءات الخاصة في أذوناته بلغت 11 مليار ريال.

يُشار إلى أن أذون الخزينة تُعرف بأنها أداة من أدوات الدين قصيرة الأجل تصدرها الحكومة لغرض الاقتراض، وتوفير السيولة النقدية بآجال قصيرة تتراوح في الغالب بين 3 أشهر حتى عام. وتلجأ المصارف المركزية إلى أذون الخزانة للتأثير في حجم المعروض النقدي والقوة الشرائية المطروحة في التداول

9 تريليونات دولار

مكاسب أسهم وول ستريت

بلغ حجم مكاسب سوق أسهم وول ستريت حوالي 9 تريليونات دولار منذ بداية العام، أي ما يعادل حجم اقتصادي ألمانيا واليابان. ارتفعت «وول ستريت» إلى مستويات قياسية جديدة مؤخرا، بدعم من سهم «نتفليكس» الذي حلّق بنسبة 11%، بعد أن تفوقت شركة البث العملاقة على تقديرات الأرباح والإيرادات في الربع الثالث، فضلاً عن مكاسب إضافية في أسهم التكنولوجيا الأخرى.

في السياق نفسه، سجلت المتوسطات الثلاثة الرئيسية أسبوعها الإيجابي السادس على التوالي. وهي السلسلة الأطول من نوعها في عام 2024 لكل من مؤشري «داو» و«إس آند بي»، اللذين اختتما أسبوعهما مرتفعين بنسبة 1,11% و0,2% على التوالي، في حين نما «ناسداك» 0,34%.

وعلى الرغم من الزيادة المتوقعة في تقلبات السوق الجيوسياسية الامريكية من المتوقع أن يستمر الزخم الإيجابي للأسهم خلال نوفمبر، وفقاً لروب ويليامز. وقال خبير الاستثمار الاستراتيجي: «عادةً ما تكون السوق مترددة، ثم تعمل بشكل جيد بعد الانتخابات. الآن يحصل العكس، ستكون الأسهم قوية بالمواسم السياسية، ثم سنشهد بعض التقلبات خلاله».

28 مليار دولار

إيـــرادات بايـد الصينيـة

بلغت إيرادات شركة بايد الصينية 201,1 مليار يوان (28,24 مليار دولار) في فترة الأشهر الثلاثة المنتهية بنهاية سبتمبر، وهو ما يتجاوز الإيرادات لدى تسلا عند 25,18 مليار دولار. وتعد تلك هي المرة الأولى التي تتجاوز فيها إيرادات الشركة التي تتخذ من الصين مقراً لها إيرادات الشركة التي يديرها إيلون ماسك. وبلغت مبيعات BYD مستويات قياسية في أغسطس. وكانت حوالي نصف مبيعات الشركة من السيارات الهجينة.

في المقابل، حققت شركة تسلا أرباحاً بقيمة 2,18 مليار دولار في الربع المنتهي في سبتمبر أيلول بزيادة 16,2% على أساس سنوي. فيما ارتفعت أرباح شركة ماسك بقيمة 11,5% عند 11,6 مليار يوان. لكن تسلا لا تزال متفوقة على مستوى إجمالي العام الجاري، إذ بلغت مبيعاتها 71,98 مليار دولار، مقارنة بـ70,53 مليار دولار لدى شركة BYD الصينية.

45.6 مليون قدم2 مساحات أراض

4.4 ألف إجمالي عدد العقارات والوحدات

3.8 ألف إجمالي عدد عقود البيع

547 مليون ريال قطري إجمالي قيمة عقود الإيجار

73 ألفاً إجمالي عدد عقود الإيجار

3.650.000 ريال قطري **قيمة العقار يحصل على إقامة دائمة**

730 ألف ريال **إقامـة مرتبطة بالعقار**

22 مليار ريال قيمة مبيعات العقارات خلال أول 8 أشهر من عام 2024

كشـفت لوحـة مـؤشرات البيـع على منصـة قطـر العقاريـة خلال الـ 8 أشـهر الماضيـة مـن العـام الجـاري ان اجمالي قيمـة عقـود البيـع لمسـاحات الاراضي والعقـارات والوحـدات السـكنية بلغـت مـا يقـرب مـن 22 مليـار ريـال، وتتضمـن 45.6 مليـون قـدم2 مسـاحات اراض، 4.4 ألـف اجمالي عـدد العقـارات والوحـدات المباعـة، وبلـغ اجمالي عـدد عقـود البيـع 3.8 ألـف. وبلـغ عـدد صفقـات البيـع في الربـع الثالـث لسـنة 2024 حـوالي 1126، واجمالي قيمـة صفقـات البيـع في الربـع الثالـث لسـنة 2024 حـوالي 5.4 مليـار ريـال، وعـدد صفقـات الرهـن العقـاري 2024 حـوالي 227، واجمالي قيمـة صفقـات الرهـن في الربـع الثالـث لسـنة 2024 حـوالي 6.8 مليـار ريـال. وبلـغ اجمالي عـدد عقـود الايجـار 73 ألفـا، وإجمالي عـدد الوحـدات العقاريـة المسـتأجرة 73 ألفـا وإجمالي قيمـة عقـود الايجـار 547 مليـون ريـال قطـري، مـن بينهـا 42.2 شـقة و15.7 فـيلا. وأشـارت المنصـة إلى أن أهـم 10 مناطـق شـهدت توقيـع عقـود للبيـع اللؤلـؤة 576، والـوكير 282، ام قـرن 197، الخـور 140، الوكـرة 126، ام العمـد 109، ام صلال علـى 96، معيـذر 93، والخريطيـات 88.

انخفاضاً في أسعار الذهب بالشرق الأوسط

انخفضت مشتريات المستهلكين للذهب في منطقة الشرق الأوسط (تشمل الجواهر والسبائك والعملات الذهبية) بنسبة 18% على أساس سنوي، ليصل الإجمالي إلى 57 طنًا، مع تراجع الشراء في 4 دول عربية، جراء ارتفاع الأسعار لمستويات قياسية. وتراجعت مشتريات المستهلكين السعوديين 16% على أساس سنوي في الربع الثالث، لتبلغ 11,6 طن، مع هبوط الطلب على الجواهر بنحو 18% إلى 8,3 طن جاء ذلك في تقرير لمجلس الذهب العالمي.

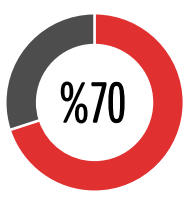

نسبة الانخفاض في عوائد قناة السويس

قال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، الدكتور جهاد أزعور، إن عائدات قناة السويس انخفضت بنحو 70% ما يعادل نحو 4-6 مليارات دولار سنوياً بسبب الظروف الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، لذلك رفع الصندوق حجم برنامج مساعدات الصندوق للحكومة المصرية من 3 مليارات إلى 8 مليارات دولار. وأضاف إن البرنامج استجاب لمطالب مصر ووضع لتحقيق أول هدف وهو الاستقرار الاقتصادي.

5.2 مليار دولار منح أوروبية لمشروعات الطاقة المتجددة في دول الاتحاد

خصصت المفوضية الأوروبية أغلب منحها في الجولة الأخيرة من صندوق الاتحاد الأوروبي للابتكار، لمشروعات الطاقة الشمسية على مستوى الاتحاد، إضافة إلى مشروعات طاقة متجددة أخرى. وبلغ حجم المنح التي قدّمتها المفوضية لمشروعات الطاقة المتجددة في الجولة المنعقدة خلال أكتوبر/تشرين الأول 2024، قرابة 4,8 مليار يورو، أو ما يعادل 5,2 مليار دولار، بحسب تفاصيل تقرير للمفوضية تابعتها صحيفة لوسيل. وقالت المفوضية الأوروبية، إن هذه الأموال ستُمنح من عائدات تجارة الانبعاثات على مستوى الاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز أهداف الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

ويمثّل هذا الاستثمار أكبر مبلغ منحته المفوضية الأوروبية منذ إنشاء صندوق الابتكار بالاتحاد الأوروبي عام 2020، ليصل إجمالي المنح المقدّمة منه حتى الآن إلى 12 مليار يورو (13 مليار دولار).

وقدّمت المفوضية الأوروبية المنح الأخيرة البالغة 5,2 مليار دولار إلى 85 مشروعًا من الطاقة المتجددة، منها مشروعات لزيادة القدرة التصنيعية للطاقة الشمسية على مستوى الاتحاد بنحو 3 غيغاواط، في إطار مبادرات توطين الصناعة التي تهيمن عليها الصين. كما تشمل هذه المشروعات محطة للطاقة الشمسية العائمة في بلجيكا، ومحطة للطاقة الشمسية، ومنشأة تخزين بقطاع صناعة الشعير في كرواتيا.

10 صفقات نفطية كبرى تشهدها أول 9 أشهر 2024

شهدت الـ9 أشهر الأولى من العام الجاري 2024 أكبر 10 صفقات نفطية، تمثّل علامة فارقة في تاريخ الاتفاقات التجارية المرتبطة بصناعة النفط الخام، بحسب القائمة التي أعدّتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

وتصدّرت الدول العربية، لا سيما الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان، قائمة الدول التي عقدت صفقات نفطية كبرى، إلى جانب الجزائر، التي استعادت خلال الأشهر الـ9 الأولى من العام مكانتها في أسواق النفط العربية والعالمية.

وتنوعت أكبر 10 صفقات نفطية خلال الأرباع الـ3 الأولى من العام الجاري 2024، بين صفقات الاستحواذ على شركات أو حصص منها، أو الاتفاق على شراء كميات من النفط الخام أو المشتقات النفطية، وكذلك التنقيب عن النفط والغاز في دول بعينها. وفي ذات السياق استطاعت شركة قطر للطاقة اقتناص حصة 20% من عقد مشاركة إنتاج اكتشاف بحري جديد في دولة سورينام، باتفاقية مع شركة شيفرون الأميركية.